



السيدة أمينة بوهودود أمينة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

توصل مكتب المجلس بمقترحين قانونيين :

الأول - مقترح قانون يتعلق بإحداث وكالة التنمية

القروية والمناطق الجبلية تقدم به السيدات والسادة النواب نور الدين مضيان، منية غولام، مصطفى حنين، خالد السبيع، بوعمر تغوان، بولون السالك ومحمد العايدي من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الثاني - مقترح قانون تنظيمي يقضي بتتيمم القانون

التنظيمي رقم 02-12 يتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور، تقدمت به السيدات والسادة النواب نور الدين مضيان، منية غولام، مصطفى حنين، خالد السبيع، بوعمر تغوان، بولون السالك ومحمد العايدي من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، نشرح الآن في جدول الأعمال الذي يتضمن جزأين، يتعلق الجزء الأول بالأسئلة المحورية في سؤالين لهما وحدة الموضوع والجزء الثاني يتعلق بباقي الأسئلة ويتضمن 7 أسئلة.

الكلمة الآن في إطار الجزء الأول المتعلق بالأسئلة المحورية وأعطي الكلمة في حدود دقيقة لتقديم السؤال المحوري الأول للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية حول التدبير المفوض، الكلمة لأحد النواب.

النائب السيد جواد حمدون:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس،

محضر الجلسة الثمانين بعد المائتين

التاريخ : الثلاثاء 05 صفر 1437 الموافق ل 17 نونبر 2015.

الرئاسة : السيد راشيد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت : ساعتان وأربعة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية زوالا.

جدول الأعمال: الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة

بالسياسة العامة التي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة.

الجزء الأول : الأسئلة المحورية (2).

الجزء الثاني: باقي الأسئلة (7).

السيد راشيد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور وخاصة الفقرة الثالثة منه وعملا بمقتضيات المواد من 202 إلى 207 من النظام الداخلي، يعقد مجلس النواب هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة التي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة.

وقبل الشروع في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيدة الأمينة لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة عن المكتب، فلتتفضل.



السادة أعضاء الحكومة،  
السيدات السادة النواب،

الموضوع اللي تنطرحوه اليوم هو التدبير المفوض هاذ الموضوع اللي سبق لنا طرحناه يوم 2014/11/21 السيد رئيس الحكومة، باش نعرفو التدابير اللي واخذاها الحكومة أساس في مراقبة هاذ المؤسسات اللي تتعمل التدبير المفوض خصوصا في واحد العدد ديال المدن المغربية اللي تتعرف الآن عدة مشاكل، وهاذ المشاكل اللي تيعاني منها المواطن واللي رد الفعل ديال المواطن كان قاسي نوعا ما، نظرا لتعنت الإدارات ديال هاذ الوكالة، ديال هاذ المؤسسات، واللي تنشفوها أقل حدة في الوكالات المستقلة اللي تتمارس هاذ العمل هذا، بغينا نعرفو الحكومة تعطينا وتستخلص الدروس من أن الفرق ما بين هاذ المؤسسات اللي حوصصنا لها هذا القطاع، وما بين الوكالات المستقلة اللي تتدبر هاذ الحال في واحد العدد ديال المدن..

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة في حدود دقيقة لمثل فرق ومجموعة الأغلبية لطرح السؤال المحوري الثاني حول واقع التدبير المفوض بالمغرب، التوقيت في السبورة السي كلزيم، الأغلبية.

النائب السيد إدريس بوطاهر:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعرف موضوع التدبير المفوض العديد من الإشكالات والاختلالات من حيث المراقبة واحترام التعاقدات ودفاتر التحملات والجودة والشفافية والحكامة، طفى البعض منها مؤخرا إلى الواجهة، لذا نساثلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن التدابير التي ستتخذها الحكومة لمعالجة هذه الاختلالات والضمانات الكفيلة بطمأنة المواطنين بخصوص الخدمات المقدمة لهم دون المساس بقدرتهم الشرائية، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن السؤالين المحوريين في حدود 39 دقيقة وخمسون ثانية، فيها كل شي السيد الرئيس، قل اللي بغيتي، راه باقي الوقت...

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

شوف راه مكتوبة عندي هنا 40,5

السيد الرئيس:

ياالله، تفضل.

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه.  
السيد رئيس مجلس النواب المحترم،  
السيدات والسادة النواب المحترمون،

أود في البداية أن أشكركم على طرح موضوع التدبير المفوض الذي يهم حكاما المرافق العمومية المحلية الموجهة لشريحة واسعة من المواطنين، وخاصة في المدن الكبرى، وهي مناسبة لتقريب المواطنين من هذا الموضوع الذي يكتسي راهنية أكيدة بعد الأحداث الأخيرة التي عرفتها مدينة طنجة على الخصوص.

السيد الرئيس،

إن التدبير المفوض هو نمط للتدبير يمكن من إسناد مسؤولية إنجاز وتمويل وتسيير مرفق عمومي إلى مقاوله خاصة أو هيئة عمومية أو شبه عمومية، أو إعطاء صلاحية استغلال مصلحة عمومية حسب شروط تحدد في دفتر للتحملات وذلك مقابل أداء مبلغ مالي، يأتي إما من المفوض بمعنى آخر مثلا في موضوع النفايات الجماعة هي اللي تتخلص أو من المرتفقين مباشرة أو هما معا، ويحتفظ المفوض بملكية البنيات والاستثمارات المنجزة وبسلطة مراقبة تنفيذ العقد، والتدبير المفوض مؤطر حاليا بالقانون رقم 54.05 الصادر في فبراير 2006، ويطبق على المنشآت العامة والجماعات الترابية، مما



اعتمد منذ بداية القرن الماضي عقود التدبير المفوض في قطاعات مختلفة، وقد عرف هذا النمط من التدبير تطورا مهما مع التحولات التي تعرفها الإدارة وحكاما المرافق العمومية بإكراهاتها الجديدة، وتلجأ عادة الجماعات للتدبير المفوض للاعتبارات التالية:

- **أولا** : التمكن من إنجاز وتمويل الاستثمار في قطاعات تحتاج رساميل واستثمارات هائلة، ومعقدة كما هو الشأن بالنسبة لتوزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل وجمع ومعالجة النفايات والنقل، هذه قطاعات عادة ما يكون تدبيرها المباشر في مستوى في مرحلة من المراحل أمرا صعبا ومتعبا فتلجأ إلى التدبير المفوض لكي يتكفل بها، لأنها تحتاج إلى استثمارات كثيرة وإلى أمور معقدة، الاستفادة من الخبرة التي طورها القطاع الخاص في هذه المجالات خاصة وأن الشركات التي يعهد إليها عادة بتدبير هذه القطاعات هي شركات دولية راكمت خبرة طويلة في مجال تدخلها، إتاحة فعالية اقتصادية عالية وعقلنة التدبير واستعمال الآليات والمناهج الحديثة للتدبير مما يصعب دائما مع الإدارة العمومية أو الجماعات المحلية، تحديد المسؤوليات مسبقا بشكل تعاقدية وهو ما يصعب تحقيقه في ظل التدبير المباشر.

وبهذا الخصوص، فقد مكن اختيار بعض الجماعات الترابية لهذا النمط لتدبير المرافق العمومية المحلية من إنجاز الاستثمارات في ميدان توزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل بلغت إلى نهاية 2014 حوالي 29 مليار درهم، هذا رقم ضخم منها 7 ملايين درهم ممول من طرف صندوق الأشغال هذه مساهمة المواطنين تكلفت هذه الوكالات باش تأخذها وتعمل بها هاذ الأشغال.

أما في قطاع النقل، فقد بلغ عدد عقود التدبير المفوض حاليا 20 عقدا، فضلا عن 18 عقدا للامتياز، كما بلغ مجموع

يعني أن عددا من عقود التدبير المفوض الحالية وقعت قبل سريان القانون المذكور، فقد تم اللجوء إلى نمط التدبير المفوض بالنسبة لقطاع التوزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل منذ سنة 1997 بالدار البيضاء، 1999 بالرباط، ليمتد سنة 2002 إلى كل من طنجة وتطوان.

أما في مجال النقل الحضري بواسطة الحافلات فقد تم الشروع في استغلاله منذ بداية القرن الماضي، من طرف شركات أجنبية في إطار عقود امتياز بالمدن الكبرى، وخلال الستينات من نفس القرن استعادت الجماعات المحلية هذه الامتيازات، وقامت بإحداث الوكالات المستقلة بمعظم المدن الكبرى، قبل أن يتم اللجوء من جديد خلال سنوات الثمانينات لإشراك القطاع الخاص في تدبير مرفق النقل عبر عقود امتياز، وابتداء من سنة 2004، تم الشروع في نهج نمط التدبير المفوض في هذا القطاع بالدار البيضاء، النقل الحضري يعني داخل المدن، لينتقل إلى مدن أخرى كمراكش وأكادير وطنجة والرباط.

ومعلوم أن التدبير المفوض كأسلوب لتدبير المرافق العمومية المحلية هو من الاختصاصات الذاتية للمجالس الجماعية المحلية، كما أن السلطات المفوضة المكونة من الجماعات المفوضة تتوفر بحكم عقد التدبير المفوض على سلطة عامة للمراقبة تتم ممارستها بواسطة المصالح الدائمة للمراقبة التي توجد تحت الإشراف المباشر لرئيس السلطة المفوضة.

**ثانيا** - أهمية ومزايا التدبير المفوض علاش مشينا لهاذ التدبير المفوض؟ إجمالا يمكن للجماعات المحلية تدبير مرافقها العمومية بإحدى الطرق التالية : عن طريق التدبير المباشر ملي تبغي الجماعة هي تسير المسائل ديالها راه ما كاين حتى واحد اللي غيدخل فيها، بالوكالة أو باللجوء إلى التدبير المفوض، ويعتبر التدبير المفوض من أكثر طرق تسيير المرافق العمومية شيوعا هذا في العالم، فقد اعتمده العديد من الدول لتسيير مرافق عمومية مختلفة، ولم يخرج المغرب عن هذه القاعدة حيث



السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع النقل فإن أهم المشاكل المسجلة تكمن في الفارق المهم بين التكاليف والتعرفة المطبقة والتي يغلب عليها الطابع الاجتماعي دون تعويض هذا الفارق بدعم مالي منتظم، علما أن الجماعات التي تدعم قطاع النقل بخلاف المرافق الأخرى كالنظافة، معروف أن النقل الحضري عندنا الثمن ديالو ناقص بالنسبة للتكلفة ديالو، والعدد ديال الناس اللي كيولوجو لو، وما ينتج عنه من ضعف موارد للتمويل والتركيز على استثمارية المرفق العمومي على حساب المردودية والفعالية الاقتصادية وتدهور حالة الأسطول بسبب ظروف الاستغلال وارتفاع تكلفة الاستغلال وتجميد التعرفة وعدم وضع برنامج استثماري لاقتناء حافلات جديدة بكيفية منتظمة.

وكما لا يخفى، فإن عقود التدبير المفوض هي عقود ثقيلة ومعقدة وطويلة الأمد، تنبني على فرضيات معينة وعلى متغيرات تتطلب مراجعة دورية كل 5 سنوات حتى يتسنى استدراك النواقص المسجلة وتحيين الفرضيات التي ينبنى عليها العقد على ضوء تطور الواقع، وهذه المراجعة لا تقع دائما اللي خاصها توقع مرة كل 5 سنوات كايين المرة اللي وصلت 10 سنوات بلا ما توقع، غير أنه غالبا ما لا تتم المراجعة الدورية لعقود التدبير المفوض في الآجال المنصوص عليها، مما يجعل المشاكل تتراكم والعلاقة التعاقدية تتعقد أكثر، وللإشارة فإن هناك عقود لم تتم مراجعتها بعد انصرام 10 سنوات من توقيعها، يضاف إلى ذلك قلة خبرة الجماعات المفوضة في مجال المراقبة وعدم استقلالية المصالح الدائمة للمراقبة عن المفوض له، وهذه مسائل خاصنا نعالجوها في المستقبل، لأنه خاص واحد الخبرة واحد التراكم مستمر، باش الإنسان يكون قادر ينظر في التفاصيل ديال ذاك العقود والأمور اللي تنفذات والأمور اللي ما تنفذاتش.

الاستثمارات التعاقدية حوالي 6 مليار درهم تم اقتناء الحافلات وتجهيز المخابئ والتجهيزات وأدوات الاستغلال، وقد مكن اللجوء إلى التدبير المفوض في الكثير من الحالات من تراكم خبرات وتجارب لا بأس بها، بفضل الأسلوب الاحترافي والمقاولاتي في التدبير وتوظيف الرأسمال الخاص، وساهم كذلك في خلق جو من المنافسة، مكن عموما من الرقي بمستوى التدبير على مستوى الوكالات الجماعية المستقلة.

السي برادة باش تعرف الوكالات المستقلة اش كتمشي مزيان، فلتتذكروا معي مستوى الخدمات قبل اللجوء إلى التدبير المفوض على مستويات استقبال الزبناء في الوكالات وطرق الأداء وآجال الانتظار من أجل الربط بالشبكة وبطء سرعة التدخل في الحالات الطارئة وغيرها.

السيد الرئيس،

بالرغم من المزايا التي ذكرتها فإن التدبير المفوض يعاني من مجموعة من المشاكل كما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات الصادر في الموضوع، وترجع أهم هذه المشاكل إلى عدم الالتزام الكامل للطرفين ببعض بنود عقد التدبير المفوض، السلطة المفوضة والطرف المفوض له، من قبيل التوفير الفعلي للشروط التعاقدية للاستغلال المتفق عليها وخاصة في مجال النقل وأداء مستحقات الإدارة في الوقت المحدد وعدم توفير العقار المناسب لإقامة بعض الاستثمارات من جهة، وعدم احترام البرنامج الاستثماري التعاقدية ومساطر استعمال اعتمادات صندوق الاشغال من جهة أخرى، راه هاد العقود، على حساب ما شرحو لي الإخوان التقنيين واللي مقابلين هاد الملف على مستوى وزارة الداخلية، يعني ربما كتوصل بالكيلوات، والتفاصيل ديالها كيخص المتابعة من الطرفين بدقة وبصرامة وهو ما يتوفر دائما، وإن كان يتوفر بطبيعة الحال في العموم.



العجز الناقص عن النقل المدرسي، تمويل المشاريع الهيكلية المقدمة من طرف الجماعات، كالطرامواي والحافلات ذات المستوى العالي للخدمة وممرات الحافلات وتحمل خدمة الدين، وعجز الاستغلال خلال السنوات الأولى، راه الدولة ما تتحسبش أولا شحال صرفت باش تدير الطرامواي مثلا وكل سنة كانت تتساهم، يمكن دبا راه احنا وصلنا لنوع من التوازن بين المداخيل ديالو ومن المصاريف ديالو.

وجدير بالذكر أن بعض الجماعات كانت قد طرحت حل شراء عقد التدبير المفوض، وهي إمكانية متاحة وفق بنود العقد بعد مرور 15 سنة من الاستغلال، لأنه لا بد للناس جاو استثمرو يسترجعو فلوسهم أولا، غير أن هذه المسألة تستوجب أداء تعويضات للمستغل تناهز مليار درهم بالنسبة لطنجة ومليارين ونصف درهم بالنسبة للرباط حسب التقديرات، ناهيك عن ضرورة إيجاد بديل حقيقي وبصفة آنية لدى الجماعات على مستوى الخبرة والرساميل والتدبير، اللي يقول بغا يجري على شي واحد خاصو يكونو عندو الإمكانيات.

#### السيد الرئيس؛

لقد وضعت الحكومة برنامجا يروم إعادة النظر في نمط تدبير المرافق العمومية المحلية من أجل توضيح المسؤوليات، وتحسين الحكامة، ووضع جيل جديد لعقود التدبير المفوض، وذلك في أفق الفصل التدريجي للاستثمار عن الاستغلال، التوجه نحو عقود التأجير *l'affaire marge* مما سيمكن من توضيح المسؤولية بين المتعاقدين الدولة والجماعات الترابية بما يضمن جودة المرافق واستمراريتها من خلال المواكبة المالية الضرورية وديمومة هذه المواكبة وضمن سلامة الوسائل والموارد والمستخدمين، على أن تتحمل السلطة المفوضة المخاطر التجارية ويتحمل المستغل المخاطر الصناعية.

وفي هذا الإطار، كإجراءات أولية، تم الشروع في إحداث مؤسسة التعاون بين الجماعات يعهد إليها صلاحيات

إن الحلول الممكنة مرتبطة مباشرة بالإشكاليات المطروحة وتنصب أساسا على الالتزام الفعلي لطرفي العقد باحترام بنوده، هذا عقد ثقيل خاص الطرفين يكونو حاضيين ب2 كل واحد حاضي الآخر، حتى الجماعات ديالنا ما تتوفيش دائما والوكالات ما تتوفيش حتى هي دائما، والحرص على المراجعة الدورية للعقد، وتقوية مصالح المراقبة التقنية الدائمة لدى الجماعات، والسهر على انتظام المراقبة واستقلالية المراقبين، وتقاسم المنظومة الإعلامية لتسهيل ولوج السلطة المفوضة إلى المعطيات والبيانات المطلوبة، لأن هذا ماشي دكان ديالها، هي كتاخذ واحد الصلاحية ديال التسيير تيخص السلطة اللي عطاها التفويض تكون قادرة تعرف بالضبط التفاصيل ديال الصيرورة ديال العمل ديالها بطريقة عادية.

وبخصوص أهمية المراجعة الدورية للعقود، فقد مكنت هذه العملية على مستوى الدار البيضاء مثلا من تقويم الاختلالات المسجلة، كما تم الاتفاق على مقتضيات تم تحسين جودة الخدمات والرفع من الاستثمارات والتحكم في التكاليف والتعريفات، كما أن عملية مراجعة العقود التدبير المفوض التوزيع بكل من الرباط وطنجة وتطوان توجد حاليا في طور الدراسة ولتهئى حيث ينتظر أن يتم من خلالها استدراك النواقص والاختلالات المسجلة والعمل على وضع آليات جديدة لتعزيز المراقبة.

وعلى المستوى فقد بذلت الدولة مجهودات كبيرة عن طريق البرنامج الوطني للتطهير لتسريع تجهيز بلادنا بالبنيات التحتية الموجهة لتطهير وتخفيف العبء المالي على المرتفقين، ما خلالتش الدولة هاذ القضية مرتبطة غير بين الوكالات وبين المرتفقين بل تدخلت الدولة مباشرة، كما تم خلال سنة 2014 الرفع من اعتمادات صندوق مواكبة إصلاح النقل الذي أحدث سنة 2007 واستفاد منه المتدخلون بما يناهز مليار و200 مليون درهم مع توسيع مجال تدخله ليشمل فضلا عن تعويض





اللي كتصرف فيه مقابل الأشغال اللي كتعمل، يرجع للجماعات من خلال شركات للتنمية المحلية، لتشمل إنجاز المعدات والبنيات التحتية، وذلك في إطار تعاقد مع الجماعات الترابية والدولة، بينما يتم تفويض الاستغلال إلى شركات خاصة تقوم بتسيير المرفق على أساس عرض استغلال.

وفي الختام، فإن الحكومة مستعدة لقبول الاقتراحات التي من شأنها إغناء هذه التجربة والتفكير في سبل إنجازها وتجاوز النواقص التي تم تسجيلها من خلال الممارسة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، الكلمة في إطار التعقيبات لفريق العدالة والتنمية.

النائب السيد محمد حبي:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تفاعلا مع كلمة رئيس الحكومة في إطار التعقيب باسم فريق العدالة والتنمية، أريد أن أثير مجموعة من الإشكالات التي يثيرها نمط تدبير أو تدبير في إطار عقود التدبير المفوض، بطبيعة الحال كلمة السيد رئيس الحكومة كانت متوازنة وفيها أتى على ذكر مجموعة من الإيجابيات والسلبيات والإشكالات التي هي مطروحة فلا داعي لتكرارها، لكن مع ذلك أريد أن أمر ولو بشكل سريع على بعض الملاحظات وهي مرتبطة ب:

**أولا:** التدبير المفوض يثير إشكال أن المرافق العمومية عموما المفوضة للخواص يتطرح مشكل التوازن ما بين السعي أو

الجماعة الترابية في مجال النقل الحضري والتطهير السائل وتوزيع الماء والكهرباء، ويندرج في هذا الإطار إحداث مجموعة تجمعات العاصمة لتدبير مرفق النقل الحضري بالرباط التي يتم العمل على توسيع اختصاصاتها لتشمل مجالات توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، وقد تمت المصادقة على هذه المسألة من طرف كل الجماعات المكونة للمجموعة 15 جماعة كما تم إحداث مجموعة التجمعات على مستوى أكادير والدار البيضاء والناظور والجديدة لتدبير مرفق النقل الحضري وسوف يتم امتداده ليشمل مرافق أخرى، لأن كيكون عندنا عدة مدن متقاربة والنقل كل واحد كيدبرو بالطريقة ديالو، ما كيقدرش يوقع التنسيق بينهم باش يكون داك النقل عقلاي وأحسن الظروف بالنسبة للمستعملين، فمشينا في هاذ الاتجاه ديال جمع ديال المتدخلين على مستوى المدن في الرباط 15 جماعة اللي اتفقت على هذا الاسلوب في قضية النقل.

ويهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز التعاون بين الجماعات الترابية وخلق مجالات ترابية منسجمة اقتصاديا وجغرافيا وملائمة مع التقطيع الجديد للجهات من أجل تخفيض التكاليف وتحسين جودة الخدمات. كما سيمكن من تجاوز بعض النواقص الصادرة في تقرير المجلس الاعلى للحسابات وخاصة النقص المرتبط بغياب الشخصية القانونية والاستقلال المالي للسلطة المفوضة وإشكالية اتخاذ قرار مشترك من طرف المجالس الجماعية التي تشكل السلطة المفوضة في أقرب الآجال، راه شي مرات كيكون الطوبيس كيحط هنا والآخر بينو وبينو غير 200 متر وما كيزيدش ما كيبغيش يزيد ذيك 200 متر، والمواطن خاصو في حين أنه إذا كان القرار موحد كيكون ممكن.

كما يهدف هذا الإصلاح إلى تمكين السلطة المفوضة من إحداث شركات للتنمية المحلية، سواء لتدبير حساباتها كصندوق الأشغال المخصص لتمويل الاستثمارات. هذا الدولة كتشوف أنه من المصلحة يرجع ما تبقاش هديك الشركات هي



إذن الإشكالات واضحة للعيان، أكيد أن الاحتجاجات ديال المواطنين هي واحد الجزء منها كبير كانت يعني مبررة بحكم الغلاء ديال الفواتير وبحكم التجاوزات والاختلالات التي تم الاعتراف بوجودها على مستوى الواقع وهي نتيجة كما قلنا لإشكالات ديال المراقبة والقدرة ديال المصلحة الدائمة للمراقبة على تنفيذ القانون، وهذا لا يعني هذه الشركات من طبيعة الحال من المراجعة، إجمالاً إيلاً بغينا نطرحو مقترحات في هاذ السياق لابد أن نقول أن الدولة ملزمة بالقيام بعملية تقييم شامل، تقييم شامل لهاذ النمط التدييري ولا هاذ النموذج الذي نعتقد أنه وصل إلى محدوديته في بعض النقط، وبالتالي يطرح سؤال ديال التطوير وديال المراجعة من الناحية القانونية وديال التجاوز، وفي الأفق بطبيعة الحال يمكن التفكير في شركة التنمية المحلية اللي هو أفق معقول لتديير مجموعة من المرافق المحلية برأسمال وطني بكفاءات مغربية قادرة على أن ترفع التحدي ديال تديير هذه المرافق.

أيضاً لابد من التطرق لواحد المشكل أن هاذ الشركات ديال تديير المفوض هي في الغالب تكون طرفا وحكما، طرف لأن هي اللي عندها السلطة التجارية كتقرر في الفواتير كتقرر في طبيعة الأشغال، كتقرر في البرمجة، في الأسعار، وهو يعني سواء كانت الجماعة المحلية أو المواطن مستفيد من الخدمة، هو ما عندوش الحق باش يراجع القرار ديال هاذ الشركة، إذن هي طرف وحكم نحن المقترح ديالنا في إطار فريق العدالة والتنمية هو أن الدولة لابد وأن تفكر في إنشاء سلطة مستقلة، تكون قادرة على تنظيم القطاع ومراقبته ومدى وفاء المفوض لهم بالالتزامات القانونية لدفاتر التحملات، كما وقع في مجموعة من القطاعات التي تم تحريرها كاين فاعل خاص، وكاين هيئة تنظم عندها سلطة يعني ديال التنظيم يعني سلطة مستقلة وهي تستطيع فعلاً أن تراعي المصلحة العامة وتقيم التوازن ما بين السلطة التجارية أو لا المصالح ديال الشركات الخاصة

ضرورة أن الدولة تحافظ على استمرار المرفق العمومي مع توفير خدمة معينة للمواطنين بتكلفة ملائمة، بطبيعة الحال الفاعل الخاص أو لا الشركات الخاصة ديال التديير المفوض هي جاءت من أجل تحقيق الربح، فالقدرة على التوازن في هاذ الأمر هو أمر دقيق ولا يحصل بشكل دائم أن النزوع الطبيعي للخصائص أو لا للشركات هو نزوع نحو تحقيق الربح، هذا معناه أن الآليات المتاحة من الناحية القانونية لمراقبة هذه الشركات والتزامها بنود العقد ودفاتر التحملات كما أشرتم السيد الرئيس، هي إمكانيات محدودة، وفي الغالب الإدارة الجماعية أو المجالس لا تستطيع فعلياً أن تقوم بالمراقبة الضرورية، وخير مثال على ذلك أن واحد المجموعة ديال العقود اللي كان في عمرها حوالي 15 سنة لم يتم مراجعتها إلى حدود الآن، وكنعطي نموذج ديال تديير قطاع الماء والكهرباء ولتطهير السائل بمدينة طنجة اللي بطبيعة الحال وقع فيه تهاون كبير جدا في المراقبة وفي المراجعة الحماسية المتاحة من الناحية القانونية، يمكن جزء من الإشكال مرتبط بالخبرة ولا الكفاءة ديال الموارد البشرية ديال الجماعة والإمكانيات القانونية، ولكن أيضاً مرتبطة بالإرادة السياسية عند هاذ المجالس باش تقوم بالدور ديالها في مراقبة الشركة.

ثانياً: نقطة مهمة بسرعة هي ما أثاره تقرير المجلس الأعلى للحسابات، السيد الرئيس، وقد أشرتم إليه، كاين إشكالات حقيقية مرتبطة بالوضوح والشفافية في المعاملات المالية لهذه الشركات الخاصة، وقد ذكر المجلس الأعلى مجموعة من الأمثلة فيه تملص من أداء التزامات ديال هاذ الشركات، كاين مجموعة من أقول اللاعب أو التحايل على القانون لتعظيم الربح وعدم الوفاء بالتزامات ديال الشركات اتجاه الجماعات المحلية ولا اتجاه الدولة، وهذا مسجل بطبيعة الحال في تقرير المجلس الأعلى لا داعي لإعادة ذكره في هاذ السياق لأن الوقت لا يسمح.



مضى إلى إنجاز واحد التقييم شامل ودقيق لمدى فعالية هاذ المنهجية ومردوديتها، وهنا اسمحوا لي ناظرحو السؤال السيد رئيس الحكومة، هل أنجزتم هذا التقييم؟ هل تتوفرون على هذا التقييم؟ يجب أن نعترف بأن الفشل لازم هذه المنهجية منذ البداية:

**أولا:** التدبير المفوض مثل، ويجب أن نعترف بهذا الأمر ثقبا كبيرا في هدر العملة الصعبة، هاذي شركات تحصل على مداخيل وتحولها إلى حساباتها البنكية في الخارج، وبالتالي هذا واحد الإشكال اللي هو حقيقي اللي كنا كتنمناو أننا نداركوه، ثم هاذ الشركات الأجنبية بالخصوص حنا كتركزو على الشركات الأجنبية وكنوهو بالتدبير فيما يتعلق بالجماعات المحلية، لأنه الموظفين ولأنه المنتخبين يبذلون واحد الجهد كبير على هذا المستوى واسمح لي نقولك أنهم حققوا نجاحات أكثر من هاذ الخبرة الأجنبية والشركات الأجنبية وهاذ المشاكل الكبرى.

السيد رئيس الحكومة، اسمح لي نقول لكم أن كلامكم بأن المهمة صعبة لن يكون مستساغا، لأنه لو كانت المهمة سهلة لقام بها غيركم من قبلكم، الآن أنتم معززين بصلاحيات دستورية بمراجع دستورية مهمة، ومطالبين بالتدخل لأولا للإنصاف، ثانيا للتفهم، ولأنه هناك ظلم، نعم، لعن الله موقد الفتنة وشروط الفتنة موجودة، ولكن يجب أن نتفهم خروج الناس إلى الشارع للاحتجاج، لأنه الشركات الأجنبية وصلت لجيوبها، وهذا لكانت حكومة ونحن نعترف بهذا الأمر تمثل الإدارة الشعبية، تمثل الجماهير يجب أن تتدخل حالا لحماية المواطن المغربي، ولحماية المستهلك المغربي، الفقراء يعانون من الشركات الاجنبية من الاستعمار، من شكل الاستعمار الجديد ومسؤوليتنا حنا كنواب، كحكومة نحيمو المواطن ديالنا من هذه الظاهرة اللي هي خطيرة جدا وكنهدد مستقبل البلاد.

ومصالح المواطنين أو لا المفوض السلطة المفوضة والاستمرارية بطبيعة الحال ديال المرفق العام.

أيضا من الأمور التي يمكن أن نثيرها في هذا الصدد هو مدى القدرة ديال هاذ الشركات الخاصة على الالتزام بنحن نعتقد على أن الشركات ما جاتش فقط باش تعمل التدبير اليومي لهاذ المرفق، وإنما كانت مشروطة بتحسين الجدوة ديال الخدمات وإنجاز استثمارات، ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن الاستثمارات التي ذكرها السيد رئيس الحكومة هي في الغالب متاح إما من خلال السيولة الناتجة عن أداء الفواتير من طرف المستهلك ولا المواطن أو عن طريق الاقتراض من الأبنك المغربية، نحن نتساءل حول القيمة المضافة الحقيقية لهذه الشركات ومدى قدرتها على استثمار رأسمال حقيقي...

#### السيد الرئيس:

شكرا انتهى الوقت السيد النائب شكرا، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، تفضل السيد النائب.

#### النائب السيد عبد الله البقالي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

حقيقة هاذ الموضوع طرحناه قبل سنة من الآن، وفي طرحنا لهذا الموضوع كنا ندرك المخاطر الكبيرة والأهمية الكبيرة التي يكتسيها، اسمحوا لي أن أؤكد أننا ناقش قضية تدرج في سياق بنية تدبير شؤون الحكم في البلاد، هذه التفاصيل في الحياة اليومية هي مهمة بالنسبة للمواطنين، حينما نسمح لشركات أجنبية في الدخول في هذه البنية، يجب أن نعترف بأننا نضع مفاصل المجتمع برمته في واحد المجال اللي هو مفتوح غير مضبوط، السيد رئيس الحكومة، كثير من المدن تغلي لهاذ السبب، واسمحوا لي نقول لكم بأن بعض الفواتير تجاوزت الرواتب التي يحصل عليها المواطن، والأجور اللي كيحصل عليها، كنعقدو أننا الآن في حاجة ماسة وأكثر من أي وقت





على الماضي الذي كانت عليه الشركات العمومية التي كانت تتكلف بهذه الأمور فكانت في شبه إفلاس، كان واجبا ولزاما أن المديرين المتدخلين في هذا القطاعات أن تمشي إلى التدبير المفوض.

التدبير المفوض هو فعلا النقطة اللي يمكن منها تخلي أن عدد الشركات الأجنبية خذات واحد القطاع كبير جدا اللي كتسيرو بإمكانياتها الكبيرة جدا وبتجربتها الكبيرة جدا، هناك عدة ملاحظات، فعلا صحيح أن ما وقع من احتجاجات في مدن طنجة والشمال كان لها دافع أن يكون هذا اللقاء وهذا النقاش، وفعلا كذلك أن هذا جانب من الجوانب اللي يمكن نجابو به عليه ويمكن نقولو أن المواطنين عندما تضرروا خرجوا سلميا إلى الشوارع، وأظن أن هذه تحية للناس اللي خرجوا صادقين في هذه الاحتجاجات، وفعلا كانت اللقاء ديالكم بتعليمات ملكية من صاحب الجلالة مع السيد وزير الداخلية اللي ريجتوه ودرتو فيه عدة قرارات. وأشير السيد رئيس الحكومة، أن هذه الحالة كادت أن تكون في مدينة الدار البيضاء في 2006، لم تكن بهذه الحدة، ولكن في 2006 كانت هذه العملية وخرجت شبه قرارات في هذا المجال لعملية تحسين هذا الأداء، منها على الخصوص هو عدم احترام الدوريات ديال العدادات اللي كانت هي كتضاعف على الساكنة بشكل أساسي جدا وبشكل كبير جدا واللي كانت كتجي في هاذ العام في الفواتير، حنا في هاذ العملية في 2006 كان هناك نفس التدابير أنه تخليص الناس من العملية ديال بعد الجشع ديال الشركة في تحكها في هذا المجال.

مثلا السيد رئيس الحكومة، فالعملية ديال الشركة كانت خذات عقد، دارت العقدة مع مدينة الدار البيضاء وكان ليها أساليب أخرى في التعامل مع المواطنين، فالصندوق، صندوق الأشغال هذا الصندوق أترتم فيه ملاحظة كبيرة السيد رئيس الحكومة، وهذا هو الانتباه هذه هي الأمور الخطيرة اللي

السيد رئيس الحكومة،

من هذا المنبر سمعنا تطمينات أن الحكومة اتخذت جميع الإجراءات، وأنها تحيطت تجنبا لوقوع ما لا يحمد عقباه، وقع ما لا يحمد عقباه مع كامل الأسف، وخرجت الجماهير تحتج في الشارع، لأنه التدابير الحكومية إما أنها ما وقعتش، إما أنه كان الهدف التنويم، مع كامل الأسف الجماهير خرجت للشارع تحتج، والحكومة شتمت أم أبيتتم مسؤولة مسؤولية مباشرة عما يحدث ومطالبة بحماية المواطن اللي عبر على الإرادة دبالو في الانتخابات الأخيرة بالشكل الل يبغي يعبر بها، وكنتمنى أن التعبير ديال المواطنين في الانتخابات الأخيرة يكون لكم سند في مواجهة هذا الاستعمار الجديد، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب المحترم، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

النائب السيد محمد حدادي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات والسادة النواب،

فعلا جواب السيد رئيس الحكومة أثار الضوء على عدد ديال النقط، التدبير المفوض هو اختيار ولو أن الاختيار كان في مدينة الدار البيضاء سنة 1997 وكان قبل خروج القانون اللي كان قانون منظم اللي هو سنة 2006، واللي في العقدة المبرمة آنذاك كان فيها عدد من الاختلالات، بحكم أننا في تجربة أولى وبحكم أن الشركات الكبرى اللي عندها واحد الإمكانيات كبيرة جدا تمكنت أنها تدير عقدة اللي فيها عدد ديال الغموض في هذا المجال، ولكن مع كل هذا الحال يجب أن نتذكر ونتكلم



الخلاص من هاذ الشي السيد رئيس الحكومة هو أن نتجه إلى شركة للتنمية المحلية، هو المخرج الأساسي، فهنا كتجربة في مدينة سلا في إطار التنمية، شركة التنمية المحلية في سلا، كايين فيها الإنارة العمومية، وهذه تجربة رائدة حتى تتمكن المجلس الجماعي وجل المتدخلين في مراقبة استثمار هذا الصندوق، كيف يعقل هذا الصندوق ناخذوه بطريقة مستقلة، تشدو الشركة أنها تدير صفقات معينة، صفقات على حساب المجالس ديالها رغم أن عندنا قانون ديال الصفقات على مستوى عالي، وهذا إنجاز ديال الحكومة اللي يمكن أنها فيه نوع ديال الشفافية، ويعني أنها خاصها ترضخ لهاذ الجانب في إطار العقد، وهي غالبا هاذ المراجعة ديال العقود تتهرب منها، تتهرب منها الشركات على الخصوص لأن عدد ديال الامتيازات اللي خاذاها هذه من 97 يجب أن لا تفقدها في هذه المرة، يجب أن لا تفقدها وتتبقى تتجر وتتجر وتخلي أنها تتمدد لمدة، وهذه عملية لا بد أن نشير إليها.

نقطة أخرى وهي أساسية، واحنا في إطار الأغلبية قررنا أن نديرو وكالة مستقلة للتقنين، يعهد إلى الجماعات والجهات حتى تكون المراقبة ويسهل المراقبة لهذا القطاع المهم جدا ونعرف الميزات ديالو. كذلك هاذ العدادات، هذه السيد رئيس الحكومة ربما حتى في البوادي، البوادي راه هناك إهمال أنه تيراقبوا العدادات وربما تخلق مشاكل حتى في البوادي لأن خاصهم العدادات يتقروا في وقتهم حتى لا يكون الغلاء. الخلاصة، مراجعة العقود لا بد، فك الاستغلال عن الاستثمار، خاص لا بد الاستثمار يمشي لشركات التنمية البشرية؛ مراقبة العداد...

#### السيد الرئيس :

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، دقيقة و15.

تتهدد، اللي تتهدد، تتهدد هاذ الساكنة، الشركة بذاتها بمسؤوليها كبراء، بتقنيها اللي هما في مستوى كبير جدا، لا يمكن أن نظامي بموارد بشرية عادية جدا، هناك المجال ديال المجلس الأعلى للحسابات، وهذه أثارت عدد ديال الملاحظات وأظن أن هذه العملية وكانت من الممكن أن تكون لها ما لها من سلبات، مثلا في مدينة الدار البيضاء صندوق، صندوق السيد رئيس الحكومة، صندوق ديال الأشغال، قدره 87 مليار، 87 مليار سنتيم مشي من الأمر السهل، وهاذ 87 مليار يجب، 87 مليار كانت لها ما لها من عمليات ديال التفويت وديال الصفقات، القانون ديال 97 خلى الصلاحية لهذه الشركة أنها تدير الصفقات داخل هذه العقد. فعلا العقدة ل 30 سنة، ما يمكنش أنك تدخل فيها باش تجددوها. المراجعة ديال العقود أساسية جدا السيد رئيس الحكومة، أننا في الدار البيضاء بالله درناه ثلاث مرات، ودبا 8 سنين وما وجدناش ليها العملية ديالها باش توجد، وخاصها توجد الآن للتدارك، لأن الوسيلة الوحيدة ديالنا في هذه العملية هو الدخول لهذه المراجعة اللي هي عند المنتخب، وعلى المتدخلين أنهم يدخلوا فيها بشكل سلس وبشكل جيد.

الموارد البشرية، الموارد البشرية عندما تتعاقدون مع جيش ديال الأطر هما وديال دولة أو ديال أطر المشتركة تنظن أنها شركة عملاقة la marge ديال التفويت ديال المناقشة بشكل كبير جدا، بينما احنا ما كايينش مراقبة بشكل أساسي جدا، وحاجة أخرى نقطة أخرى مهمة جدا، مثلا السيد رئيس الحكومة نعطيك مثال أن في الدار البيضاء 14 مليار سنتيم كنخلصوها في eclairage public وما عمر شي سنة مراقبة شي واحد راقب هاذ العدادات إلا الشركة ديال شركة ليديك، هي اللي تتجيب كل شي، هي اللي تتدير كل شي، 27 مليار ما بين الضوء والماء، إذن هذه المبالغ أساسية جدا يجب أن نحركها في اتجاه أن تكون الحكامة في هذا المجال، وتنظن



السادة والسيدات الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نحن موضوع واقع التدبير المفوض للمرافق العامة موضوع ليس موضوع يشعل بالفاعل السياسي أم بالفاعل الاقتصادي أو المالي، ولكن موضوع يشغل الرأي العام الوطني، خصوصا في هذه المرحلة، وبالتالي تتساءل في الفريق الحركي انطلاقا من مجموعة من التساؤلات، هل الإشكالية مرتبطة بالنصوص القانونية أم الإشكالية مرتبطة في السياسة المتبعة في تدبير المرافق العمومية؟ نحن أمام أساليب متعددة في تدبير المرافق العامة، المغرب شهد تطورا في تدبير المرافق العامة من تدبير عن طريق الوكالة إلى تدبير عن طريق الامتياز إلى تدبير مفوض إلى تدبير مرتبط بالمرافق المستقلة، ولكن نشهد أحيانا أن هناك إشكاليات مرتبطة بالنصوص القانونية ومرتبطة بالسياسات العمومية في تنفيذ النصوص القانونية المرتبطة بالتدبير المفوض، المغرب عرف نظام التدبير المفوض مع بداية التسعينات من القرن الماضي في إطار سياسة معينة، كان هناك إشكالية التقييم الهيكلي، كان هناك تراجع الدولة عن التدخل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، جاء قانون التدبير المفوض في 2006، هناك تقييم لهذا القانون يتبين أن هناك إشكاليات قانونية وإشكاليات مرتبطة بتطبيق مقتضيات هذا القانون، إذن نحن نعتبر على أن قانون التدبير المفوض جاء بالدرجة الأولى لترشيد النفقات العمومية، ترشيد النفقات العمومية التي تتطلب عقلنة الأموال العامة، التدبير المفوض حين جاء قانون التدبير المفوض في 2006، جاء بالدرجة الأولى لغايات متعددة أهمها الحكامة، عقلنة تدبير المرافق العمومية، الشفافية، المساواة إلى غير ذلك، ولكن نلاحظ أن الغاية من هذا القانون لم تصل إلى المبتغى خصوصا فيما يتعلق بالحكامة التدبير الجيد إلى غير ذلك، خصوصا في تقديم الخدمات مع تطبيق المقتضيات المتعلقة بقواعد سير المرافق العامة، لأنه لا يمكن أن نتحدث عن أسلوب

النائب السيد عبد اللطيف وهي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء والسيدات الوزيرات،

السلام عليكم،

هذا موضوع التدبير المفوض فيه مجموعة من التقاطعات الحكومة تتحمل المسؤولية الإدارات تتحمل المسؤولية ولكنها في الأخير هي لتقدم خدمات للمواطن من مسؤولية الحكومة وكذلك من التزامات الدولة، سبق لأحد أعضاء السيد النائب أحد أعضاء الأغلبية حول الفكر، الحل إيجاد في إطار مقتضيات الفصل 159 من الدستور خلق مؤسسة ما يسمى بسلطة إدارية مستقلة تقوم بضبط الحكامة والتسيير ومراقبة هذه المؤسسات، مستقلة عن الحكومة، مستقلة على جميع الأجهزة وتكون في شكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شكل ذيك المؤسسات المنصوص عليها في الدستور، وبذلك لا يمكن تسييس بعد ذلك اليوم تسييس هذا الموضوع، ولا تشير باتهامات لأنها تراقب تحاسب تتبع، تبعد البرامج ثم كذلك توفر ظروف لتكون الحكومة لها تصور، وطبعا الفصل 159 من الدستور يعطيكم هذا الحق، حتى احنا كنا نشغل في هذا الموضوع وسنقدم في الأسبوع المقبل في إطار الفصل 84 من الدستور، سنقدم باقتراح في هذا الموضوع، نتمنى من الأغلبية أن تساند هذا الموضوع.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، السيد الرئيس، الكلمة للفريق الحركي.

النائب السيد محمد الاعرج رئيس الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الحكومة،



إشكالية التوجيه من طرف السلطة الوصية على هذا القطاع، من طرف السلطة المفوضة، وليس المفوض لها، إذن هذا نقط، ولكن نحن نظرا للإكراه الزمني لنا مجموعة من الاقتراحات السيد رئيس الحكومة، إعادة النظر في مقتضيات قانون التدبير المفوض بناء على قانون ميثاق المرافق العامة، كذلك يجب ضرورة إدماج المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال هذه هناك تطبيقات على مستوى فرنسا، المجتمع المدني من خلال تواجده يراقب مدى التزام بنود التدبير المفوض، كذلك على السلطة ألا تتخلى على الصلاحيات ديالها في مجال التوجيه، كذلك ضرورة إحياء عمل اللجنة الوزارية للتدبير المفوض التي كانت في سنة 1998 كانت هناك لجنة وزارية للتدبير المفوض يجب إحيائها من جديد، كذلك لا بد من إعادة النظر في خصوصاً في تفعيل هذا كذلك من مسؤولية الجماعات الترابية سواء الجهات إلى غير ذلك لها مهام في مجال الاختصاص الذاتي والتشاركي والاختصاصات الموكولة أن تقوم بالمهام المنوطة بها خصوصاً في تدبير المرافق العامة لأن هي كذلك مسؤولة، الجماعات الترابية مسؤولة سواء في القانون ديال 2008 أو حالياً في القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات المحلية، الجماعات الترابية هي مسؤولة على المراقبة والتوجيه فيما يتعلق بهذه الخدمات، إذن كذلك لا بد.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت، الكلمة للفريق الاشتراكي، الصوت للفريق الاشتراكي.

#### النائب السيد محمد الملاح:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تدبير المرافق العامة خصوصاً أسلوب التدبير المفوض دون أن نستعين بالقواعد العامة والمبادئ العامة لتدبير المرافق العامة من أهمها، مبدأ المساواة، تقديم خدمات جيدة إلى غير ذلك من المبادئ المرتبطة بالتطور، خصوصاً النظريات المرتبطة بالمرافق العامة.

إذن نحن نعتبر في هذه المرحلة أن هناك تساؤلات جوهرية يجب أن نجيب عليها، إلى أي مدى يمكن تأمين القرار السيادي في الاقتصاد والإدارة في ظل تدبير الشركات الأجنبية للمرافق العمومية؟ هذا سؤال جوهري، كذلك كيف قامت هذه الشركات بتدبير هذه المرافق؟ وكيف قامت بالالتزام الملقاة على عاتقها خصوصاً الالتزامات المرتبطة بتدعيم البنيات التحتية وعصرنة تكنولوجياها؟ كذلك ما هي المكتسبات المحققة من التدبير المفوض؟ ما هي المكتسبات سواء على المستوى الاقتصادي أو المالي أو الاجتماعي لا بد أن يكون هناك تقييم لهذا الإشكال، كذلك لا بد من تقييم موضوعي عقلائي واقعي لتجربة التدبير المفوض في المغرب.

نعتقد في الفريق الحركي أن واقع التدبير المفوض يجب مقارنتها انطلاقاً من دستور 2011 ومن أهم المكتسبات أقولها، أهم المكتسبات الواردة في دستور 2011 تتعلق بالدرجة الأولى بهيئات الحكامة، تتعلق بميثاق المرافق العمومية، دستور 2011 جاء بمكتسبات تتعلق بمقتضيات تتحدث عن ميثاق المرافق العامة، يجب أن نسرع في إخراج ميثاق المرافق العامة الذي يجب أن يحتوي الأساليب المرتبطة بالتدبير المفوض.

سأنتقل إلى ربما بعض الإشكاليات المرتبطة بتدبير المرافق العامة خصوصاً أن هناك التزامات ملقاة على السلطة التي تفوض للشركات الأجنبية، هل تقوم بالمهام الملقاة على عاتقها خصوصاً في المجال ديال المراقبة في مجال التوجيه إلى غير ذلك سنلاحظ أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات خلص إلى مجموعة من الخلاصات تشير إلى إشكالية المراقبة إشكالية المراقبة،



وتوصيات نتمنى صادقين أن تكون في مستوى انتظارات وتطلعات شعبنا في مجال ديمقراطية الولوج الدائم والمستمر إلى الخدمة العمومية الجيدة.

بطبيعة الحال موقفنا يفرض علينا التثبيت بقطاع عمومي قوي وهذا موقفنا المبدئي، إلا أن ذلك لا ينفى قبولنا بالتدبير المفوض كآلية من آليات التدبير بعض المرافق العامة مادامت ملكيتها لن تخرج عن ملكية الدولة، لا سيما في بعض القطاعات الحساسة التي يصعب فعلا التخلي عنها للخصص، وإن كانت مشاركتهم مقبولة في تديرها كقطاع البنكي مثلا.

ما يهمنا في نهاية المطاف هو ضمان استمرارية المبادئ التي يقوم عليها هاذ المرفق العام والمساواة في الولوج إليه والحفاظ على مصالح المواطنين والمواطنات، وهو ما يستلزم صياغة دفاتر التحملات دقيقة ونموذجية، تأخذ بعين الاعتبار حجم الإستثمارات الواجب ضخها في المرافق المفوض تديرها والتعريفات المطبقة على خدماتها وجودتها والحيلولة دون تحويلها إلى وسيلة لنهب جيوب المواطنين والمواطنات، وسبيل لابتزاز مؤسسة الدولة والجماعات الترابية وجعلها تتصرف كتابع وليس كفاعل مساعد للنهوض بالخدمات العمومية.

وما دمنا هنا بصدد الحديث عن الجماعات، فلا بد من التأكيد على كونها الحقل الأضعف في العلاقات مع شركات التدبير المفوض، مما يتطلب دعم قدراتها التفاوضية مع شركات القطاع الخاص، والنهوض بمهامها في مجال المراقبة والتتبع، وهما الجانبان اللذان يعاني فيهما هذه الجماعات من فقر كبير، مما يقتضي دعمها في مجال الموارد البشرية المؤهلة بأن تقوم بمهام التفاوض والتقييم، ناهيك عن ظهور مجموعة من الممارسات السيئة التي ترافق عمل بعض شركات التدبير المفوض، ومنها أساسا التحايل على القانون والتلكؤ في تنفيذ دفاتر التحملات وظهور بعض تجليات الرشوة، ولتجاوز هذه المظاهر لا بد من العمل على ما يلي:

لن يحمي هذه الشريحة من المجتمع لأن هذه مسؤولية حكومية حتى لا تكون فريسة ولقمة صائغة لهذه الشركات المتوحشة، السيد رئيس الحكومة، أولا عدم تفعيل تقرير المجلس الأعلى للحسابات هادي النقطة الأولى، النقطة الثانية عن اتفاقية تدبير المفوض لا تكون سارية المفعول إلا بعد المصادقة عليها من طرف الدوائر الحكومية، السيد رئيس الحكومة إضافة إلى مشكل الإحتقان اللي كتعرفو عدد من المدن هذا ناتج أولا عن الزيادة في بعض الأشطر وبالخصوص الأشطر الإجتماعية، بالإضافة السيد رئيس الحكومة على أنه فيما يخص النقل الحضري ومرافق النظافة، حيث أن بعض المدن تعرف تعثرات بين الفينة والأخرى جراء الاصطدامات المتكررة بين الباترونا والعمال أو عدم احترام دفتر التحملات، هاذي واحد المجموعة ديال المشاكل السيد رئيس الحكومة، نحن في الفريق الإشتراكي لا ننبهكم، بل نلتمس منكم أخذ السلم الإجتماعي من الأولويات القصوى باعتباره رافعا للتنمية والمساهم الأول في الإقتصاد الوطني.

**السيد الرئيس :**

شكرا السيد النائب، الكلمة لفريق التقدم الديمقراطي.

**النائب السيد عبد الله حنتي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

سعيد أن أتناول الكلمة باسم فريق التقدم الديمقراطي في هاذ الجلسة التي نخصص جزء منها لموضوع واقع التدبير العمومي، وقد ارتأينا في فرق والمجموعات الأغلبية طرح هذا الموضوع معكم السيد رئيس الحكومة، مع من أجل القيام بوقفة جماعية لتقييم تجربة التدبير المفوض في أفق الخروج بخلاصات





لاحظناه من خلال بعض التواطؤات بين بعض المنتخبين ومسؤولي بعض الشركات المكلفة بالتدبير المفوض، وهو ما يفرض على الدولة أن تقوم بدورها في المراقبة وترتيب الجزاءات على المخالفين للحد من هذه المظاهر السيئة.

على العموم فإن ما نتطلع إليه هو أن نجعل من التدبير المفوض آلية من آليات النهوض بالخدمات المقدمة لمواطنينا ومواطناتنا وتجويدها في مجالات مختلفة كتوزيع الماء والكهرباء والتطهير والنقل، ونتطلع إلى أن يمتد إعمال هذه الآلية التي أبانت فعلا عن مهنيتها وأهميتها بالرغم من النقائص والاختلالات المسجلة على هذا المستوى إلى مجالات حياتية أخرى، شريطة عدم التعسف في تدخلاتها والعمل بمنطق رابع رابع، والسلام عليكم.

#### السيد الرئيس:

شكرا السد النائب المحترم، الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري.

#### النائب السيد مولود بركايو:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيداتان الوزيرتان،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في الحقيقة التدبير المفوض ماشي واحد العملية اللي هي عيب، ولكن واحد العملية اللي جديدة، لأن في المغرب الحمد لله كسب منها واحد التجربة اللي بدأت عندنا منذ 97، إلا أن الإشكال اللي كاين لأن هاذ من النتائج ديال العمولة، ولكن الإشكال اللي عندنا هو أن في هاذ الميدان اللي كنهضرو عليه ديال الماء وديال الضوء وديال النقل عندنا فيها مشاكل، ولكن بالنسبة مثلا للاتصالات نجحنا فيها لماذا؟ لأن درنا واحد الوكالة ديال التقييم اللي ديال التوازن اللي تتبع اللي كانت تتدبير

أولا: دعم الجماعات الترابية في علاقاتها مع شركات التدبير المفوض ووزارة الداخلية هنا ملزمة بأن تقوم بأدوارها كاملة في مواكبة هذه الجماعات ومساعدتها على الشروط التفاوضية للتعاقد وبلورتها وأن تكون حاضرة إلى جانبها في عملية التقييم في ظل عدم تكافؤ موازين القوى بين الجماعات المعنية والشركات المدبرة للمرافق العمومية، وهو ما يتطلب مهنية كبيرة وتقنية عالية.

ثانيا: توفير الكفاءات البشرية اللازمة للجماعات الترابية القادرة فعلا على القيام بأدوارها والتتبع والمراقبة والإفتحاص واكتشاف مواطن الاختلال والتنبيه إليها كلما اقتضى الأمر ذلك.

ثالثا: المجتمع المدني مدعو كذلك لأن يلعب دورا في مجال التتبع والمواكبة وهو ما يقتضي تشجيعه ودعمه من أجل اليقظة والتصدي لكل الاختلالات المتعلقة بالجودة والاستمرارية، وكذا كل ما يتعلق بالتعريف وما قد يترتب عنها من إشكالات.

رابعا: القيام بصفة منتظمة بعمليات افتحاص عامة ومنهجة لمختلف العقود المبرمة بين الجماعات الترابية والشركات المفوض لها تأدية الخدمة العمومية لضمان قانونية إنجاز وتنفيذ المهام الموكولة لها واحترام دفاتر التحملات والجودة المطلوبة وتكلفة الخدمات، وولوجية الفئات المعوزة للخدمات العمومية وإعادة إنتاج الشروط التفاوضية لتحقيق النجاح في التدبير.

خامسا: إعمال قواعد المنافسة في طلب عروض تدبير الخدمات العمومية، وفتح المجال أمام مؤسسات وطنية ودولية على حد سواء، قادرة فعلا على تجويد الخدمات العمومية وضمان الشفافية المطلوبة، اعتبارا لطبيعة المرفق العمومي المتسم بالديمومة والاستمرارية والجودة وتكافؤ الفرص والمساواة في الولوج لخدمة المرفق العمومي.

سادسا: الحد من حالات الربط المسجل في كثير من الأحيان بين المصالح الخاصة وتدبير الشأن العام، وهو ما



**النائب السيد محمد الميري:**

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن أسلوب التدبير المفوض قد ظهر من أجل معالجة مجموعة من الاختلالات طبعت تدبير المرافق الحيوية، فقد تحول بدوره إلى سبب مباشر ورئيسي لتعميق الفشل والأزمة، حيث تحول إلى أداة لتحقيق الريح في غياب آليات التتبع والمراقبة وأصبح المواطن عرضة للاستغلال تحت رحمة الشركات دون حسب أو رقيب، وبالتالي أصبحت الفوضى تعم خدمات هذه المرافق من ماء وكهرباء وتنظيف وتدبير المطارح والنقل الحضري إلى غير ذلك، كما تتميز بمستوى رداءتها وعشوائية الكثير منها وأيضاً هشاشة بنيتها التحتية، ورغم رداءة الخدمات المقدمة إلا أن الأسعار قفزت بشكل صاروخي إلى مستويات خيالية، وهنا إشارة إلى الاحتقان الاجتماعي الذي عرفته مدينة طنجة في الآونة الأخيرة، وكذا غيرها من المدن جراء ارتفاع أسعار استهلاك الماء والكهرباء، إذ أصبح المواطن يشعر أنه في موقع الزبون الخاضع لمنطق العرض والطلب، والريح والخسارة دون حماية من الدولة التي ترعى تدبير القطاع العام، وهذا الشعور يؤثر بالطبع على مفهوم المواطنة باعتبار أن الدولة قد أخذت بواجباتها تجاه مواطنيها.

والحصول في النهاية هي تحقيق الشركات المفوض لها تدبير المرافق أرباحاً خيالية بحكم إشرافها على مرافق حيوية لا يمكن للمواطنين الاستغناء عنها، وكل ذلك على حساب جودة الخدمات في ظل ارتفاع فاحش للأسعار، وأيضاً على حساب العمال والعاملات الذين يخضعون لاستغلال أكبر مقابل أجور متدنية، رغم أن القانون رقم 05.54 المتعلق بالتدبير المفوض ساهم بشكل واضح في تحديد المبادئ العامة للتدبير المفوض

واحد التوازن وكتتبع الاختلالات وبالتالي عندنا واحد النتيجة إيجابية معها، نفس الشيء بالنسبة لنا إيلاً بعينا نجحوا في هاذ الشيء أظن أن لازم بركا ما نخليو هاذ الناس يديرو ما بغاو بوحدهم، خاصنا وكالة تربية اللي تقوم بالتتبع وبالتوازن والمراقبة ديال هاذ الناس، لأن هاذو شركات دولية بالأخص، لأن تنهضرو على المدن الكبيرة، اللي عندها مشاكل، قرينا في بعض الصحف أن عندها مشاكل مع بعض الدول بحال ديال أمانديس يقولو عندها مشاكل مع الأرجنتين ومع الألمان، يقال والله أعلم، ولكن كيفما كان الحال احنا خاصنا الآليات ديال المراقبة، عندنا مشكل في تدبير التدبير المفوض، احنا عندنا إشكال في تدبير التدبير المفوض، خاصنا نراجعو دفاتر التحملات، خاصنا دراسات، خاصنا المراقبة، المراقبة راه ما كايناش؛ وخاصنا ثاني، أن الآوان نديرو حتى التكوين ديال الأطر في التدبير المفوض لأن احنا غاديين في هاذ العملية ما يمكنش نرجعو للوراء، كاين مدن صغيرة ومتوسطة اللي يمكن نعطيها للمقاولات ديالنا الصغرى والمتوسطة، لماذا نبقاو نتسناو ديما الأجنبي يدي لنا العملة الصعبة؟ كيما قالو الإخوان، يعني أن الأطر ديالنا والإمكانات ديالنا أصبحت أنها بإمكانها أناس نسيرو بعض المدن، ولماذا لا؟ يعني أن تبقى واحد الإشكال، الإشكال في تدبير التدبير المفوض، تركنا هاذ الناس في مواجهة مع شركات مثل أمانديس؛ ثالثاً، انعدام مؤسسات تقوم بدور التوازن المطلوب، لا تتوفر على هيئة لحماية المستهلك بشكل مؤسساتي لضمان النجاعة في تدخلاتها، حتى مجلس المنافسة الذي كان بمقدوره القيام بدراسة للخدمات المقدمة على ضوء الجودة والتكلفة ظل بعيداً عن هذا الإشكاليات، فكان من الطبيعي باش يوقعوا هاذ المشاكل اللي وقعت، السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكراً السيد النائب، انتهى التوقيت، الكلمة للمجموعة النيابية لتحالف الوسط.



بين الجماعات كما يقال وبين الشركات حتى يقال أن ليس هنالك توازن، صحيح ليس هناك توازن، لأنه هاذ الشي هذا بالنسبة للجماعات خاص الناس اللي كيرقبو يعزز هاذ الآلية هادي ديال المراقبة يجب أن تعزز، وخاص الناس اللي تكون عندهم واحد الرصيد في القدرة على المراقبة وخاص الناس اللي تكون الوضعية دياهم المالية مريحة، باش ما يكونوش معرضين لشي حاجة اللي ماشي إيجابية ومع ذلك الناس مشاوا، وجاوا، لقاوا واحد العدد ديال الأمور عملوا عليها ملاحظات، ما نذكرهاش لكم كلها، ولكن غادي نذكر لكم وحدة أساسية، وهي أنه لقاوا باللي المشكل كاين في ذاك العداد المشترك، كاين الدار اللي فيها 3 ولا 4 ولا 5 ديال العائلات، واللي كلها كتأخذ من نفس العداد، إذا ذاك الديور ذاك الساكنة ديال ذيك الدار اللي فيها 3 ولا 4 ولا 5 ما كتخلصش على حساب الشطر الأول، واخا الناس دياها مستضعفين، ما كتخلصش على حساب الشطر الثاني، ما كتخلصش حتى على حساب الشطر الثالث، غالبا كتخلص على حساب الشطر 4 والشطر 5 اللي هو ديال الأسر الميسورة، أنكم خاصكم تعرفوا أنه الماء يعني 6 ديال المتر كوب الأولين ديال الأمتار المكعبة الأولى كتحسب بحوالي 3 ديال الدراهم من بعد كتنتقل ل 6 د الدراهم وشي حاجة ومن بعد كتنتقل ل 12 درهم، إيلا تجاوزت 6 الأولين كدوز ل 6 دراهم من 3 دراهم وإيلا تجاوزت الآخرين كدوز ل 12 الدرهم، إذا هادوك الناس تيوليو تخلصو، حنايا شنو كنا قلنا لهم، قلنا لهم ملي عملنا هديك الزيادة اللي أولا وقبل كل شيء ماشي صحيح أنها يعني الناس اللي ما عندهم إمكانيات كلفناهم بها، لا، 4 ديال المليون ونصف ديال المشتركين ما معنيينش بها اللي كيستهلكو قل من 100 كيلو واط في الكهرباء، وقل من 6 ديال الأمتار المكعبة من الماء، إذا هادو كلهم ما معنيينش، ولكن هادو كيحبروا نفسوهم معنيين، قلنا فورا يديروا لهم العداد الفردي، بمعنى آخر

والقواعد الضامنة لحقوق أطرافه لا سيما ما يتعلق بالمنافسة والتوازن.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، شكرا على المساهمة، الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم للتعقيب.

### السيد عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للإخوان النواب الذين عقبوا، أريد أن أؤكد أن هذا واحد الموضوع حرج، وما خرجنا من هاذ المرحلة اللي كانت فيها احتجاجات على مستوى مدينة طنجة إلا مؤخرا، وخاص الجميع يتعاون باش الأمور تمشي في الاتجاه ديال الإنصاف، أن نصف مواطنينا أن نصف الشركات التي تعاقدا معها، أن نحافظ على جو الأمن والسلم الموجود في المجتمع، أن نعزز لأنه هاذ الشي ماشي مجال ديال اللعب، ولهذا غتسمحو لي غنيدا بهاذ القضية ديال طنجة، القضية ديال طنجة الإخوان الكرام، هذه واحد القضية اللي صادفت مباشرة نهاية انتخابات 4 شتنبر، الناس خرجو كيحتجوا، حتى واحد ما استنكر عليهم علاش كيحتجوا، بالعكس، الإنسان إيلا تضر وما لقاش اللي يسمع له، خاصه يخرج وخرجوا بطريقة منظمة، وخرجوا بطريقة حضارية، وخرجوا بطريقة سلمية، ما عندي ما نقول، مجرد ما خرجوا الناس مشات لجنة بالرئاسة ديال الناس ديالنا في وزارة الداخلية يوم الأحد، ياك السي الشرقي؟ السبت أو الأحد؟ يوم الأحد من بعد ما عيطوا علي وتشاوروا معايا مشات ودرست الملف، شنو لقينا؟ لقينا فعلا اختلالات وقعات، اختلالات اللي الشركة ما وفاتش فيها بعض الالتزامات اللي لزمناها بها مجال اللي لزمنا الشركات كلهم اللي واخذين التدبير المفوض ولا الوكالات اللي كيسيرو المدن الأخرى ما التزماتش بها بالشكل المطلوب، ما التزماتش بها بالشكل المطلوب، مشاوا الناس ديالنا ديال الداخلية وعملوا تقرير، لأنه راه ماشي هاذ القضية متروكة



المسؤولية ديال الحكومة هي تنوم المواطنين، هذا عيب، هذا عار، هادي حكومة خاصها المحاكمة، ماشي الحكامة، هذا أسيدي هذاك الشي ماشي الحكومة، هذاك النهار جلاله الملك فيقني مع 6 صباحا باش يواخذ عليا أنه ربما ما عملناش اللازم، وجا عندي السيد وزير الداخلية وتحولت أنا وياه بطلب مني بتوجيه من جلاله الملك لطنجة، ومشينا وجلسنا مع المسؤولين كلهم، وقلنا ليهم كل شي المشاكل اللي كاينة نعالجوها، الشركة لزموها بأنها تعمل المراجعات، وذيك الساعة كانت الشركة راجعت حوالي 9000 فاتورة، قبل من هادي أسبوع إيلا كندكر راجعت حوالي 20 ألف فاتورة، دبا المعلومات اللي عندي أنها أكثر من هادي الشي مرة أو مرتين، ما نعرفش واش 30 ألف فاتورة أو لا أكثر اللي راجعتو الشركة، وتكلمنا مع الناس ديال المسؤولين تمايا لا ديال الجماعة لا اللي في المعارضة، لا الإعلام، لا كل شي، تنشروحو ليهم تنقول ليهم الله يجازيكم بخير الناس خرجو احتجاجو، الحكومة سمعت، تفاعلت، المرة الأولى من خلال اللجنة، والمرة الثانية من خلال وزير الداخلية ورئيس الحكومة شنو بقا؟ خيلنا نكونو واضحين، وجينا والتزمنا وبدينا المراجعة لأنه بطبيعة الحال ملي كتوقع اختلالات ما تيمكنش تراجعها في نهار ولا في يومين ولا في ثلاث أيام، عملنا في 4 المقاطعات عملنا تمايا شخص اللي كيستقبل الشكايات، عملنا في الوكالة الشخص اللي كيستقبل الشكايات، بدينا كنعالجو هذاك الشي، قلنا لهم دبا هادي الاحتجاجات لم يبق لها موجب، لم يبق لها موجب، وحذرنا بطبيعة الحال احنا.

راه احنا في بلاد الإخوان خاصكم تعرفو أشنو هو لأنه احنايا دبا هنايا ساكنين تعرفو طنجة وتعرفو الناس إيلا خرجو وعندنا تاريخ تعرفو باللي سبق لهم خرجو على AMANDIS أكثر من مرة وكيخرجو وكيحتجو وكيعاود يرجعو في أمن وأمان، ولكن الصورة ديال ذاك الشي على البلاد في الخارج خاصكم تعرفوها، وعلى المستثمرين وعلى العلاقات

كتجي للدار كتلقى عندهم عداد واحد كيغطي ل 5 ولا 6 كيخصك دير لهم 5 ديال العدادات ولا 6 ديال العدادات، والناس ديال الداخلية كانوا لزموهم باش داك كل عداد كان كيكلف 7000 ولا 8000 ولا 6000 درهم فلزموهم أنهم ينقصو هاديك التعرفة من 7000 ولا 8000 درهم ل 1000 درهم، وبعض الحالات 800 درهم، ولزموهم باش يديروها لهم على عام، فما تبقاوش تصوروا بأنه الدولة نائمة ولا تنتبه لما يقع ولا تقوم بواجبها، وإن كان كيوقع اختلالات بعض المرات أو كيوقع تهاون، منين كيوقع تهاون أو اختلال المواطنين كيتركلموا، راه الدولة كتتحرك وكتمشي قلنا لهم حيث شي بعض المرات ما تيكونش من الممكن تعمل العدادات الفردية، قلنا لهم إيلا درتو العداد المشترك خاص أولا وقبل كل شيء يكون العدد ديال العائلات معروف 3 و4 ولا 5 ومنين تجيو تحسب لهم ما تسحبوش هذاك الفاتورة كل واحد ديرو لو فاتورة، وحسبو لو الشرط الاجتماعي بوحدو، والشرط الآخر بوحدو، والشرط الآخر بوحدو، بمعنى أنه واخا الاستهلاك كيهم عداد واحد، ولكن غتخرج منو 5 الفواتير، لأنه في هاديك الأسر ما كيديروش لحساب شكون اللي خذا أكثر من الآخر، كاين واحد كيقسم ذاك الشي على 3 ولا على 4 على 5 وكنقولو كل واحد ديرو لو عداد، هذا كذلك وقع فيه تهاون، هذا صحيح، والناس ديالنا في الداخلية والناس اللي يلاه جاو دوك اللي 4 شتنبر عاد وقعت الانتخابات 15 يوم من بعد عاد تكون المكتب إلى آخره إلى آخره.

حنا ما بغيناش نسيسو هادي الشي ونقولو شي واحد مسؤول حنا ما بغيناش نهضرو على هادي الهضرة، حنا المههم عندنا هو المواطن ألا يظلم، هذا هو المههم عندنا، وكذلك حتى الشركة لا تظلم نحن لا نريد أن نظلم أحدا، قلنا لهم مشات المجموعة الأولى، بقات الاحتجاجات، كتنقولو التنويم، الله يهديكم، ردا البال راه الكلمات راه هي صعبة جدا، واش دبا



غادي يكون مقام هاذ وفهموا واحد القضية اللي جا كتقولوا لي باللي هاذ الشركات تبيغي الأرباح، كل مخلوقات الله اللي خلق هكذا دايرا كتبغي الربح، ولا لقات الغفلة عندك لا غير غفلي دقيقة ولقات ما تادي راه ما غتشاوركش، الله يرحم الأخ دبابي قالي ما تديرش لشي واحد العسل على شواربو وتقولو ما تلحسش، راه غيلحس، آشنو خاصنا؟ خاص الجماعات المحلية ديالنا توكتظ، خاصها تعمل في هاذ المهام ناس أكفاء. أولا حنا كان عندنا في المرة الماضية شخص أديب ودخل لهاذ الشي وبقا كيقلب ولا يعني متخصص تقريبا في هاذ واكتشف واحد العدد الإختلالات، خاص يعني خاص تدير أشخاص أكفاء وأشخاص نزهاء، لأنه هداك السيد كياخذ كتعويض على هداك العمل 500 درهم، وتكون مقابله أشخاص الأجور ديالهم 30 و40 ألف درهم وا شوف شكون اللي غادي يراقب شكون؟ هاذ الشي هذا خاصو يتدرس هذا هو اللي خاصو يتدرس ويتعاود، وخاص الجماعات المحلية يكون عندها واحد البنية.

أنا متافق مع السي المحامي، يعني اللي قال أن هادوك الناس ديال المراقبة ماشي ضروري يكونو كيتبعو الأحزاب السياسية، راه يمكن يكونو مستقلين وفي نفس الوقت خاصهم واحد الخبرة قانونية قوية جدا، لأنه هاذيك الشركات أ الإخوان ما هياش خصم ديالنا في المحاكم ديال المغرب، راه هي في حالة الخصام راه ما عرفتيش فين غادي تمشي؟ وكيفاش غادي طالب بالحقوق ديالها؟ وشنوا داك الشيء غادي يؤدي لو؟ السياسيين أ الإخوان ما درهومش الله باش يتبعوا المواطنين، غير صحيح، السياسيين دارهم الله باش يقودو المواطنين، خاص منين يخرج واحد المواطن اللي تقهر ويقولك أودي راه خاصكم تجربو على أمانديس تهدنو وتحاول كيفاش تدير تحل مشكلتو تنصفوا وتفهموا باللي راه ماشي بهادذا السهولة غتجري على أمانديس، لا من ناحية التكلفة المادية لا من ناحية العواقب ديال داك

مع الشركات الأجنبية اسمحو لي ما تقولوش شركات استعمارية، أنا غنقول ليكم علاش، لأنه هاذ الشركات ماشي جات في عهد الاستعمار جات في 97 بدات في عهد الحسن الثاني الله يرحمو واش دخلت بز منها؟ احنا اللي جنبها، شنو هو السبب باش جات؟ السبب باش جات هو أن هاذ المرفق كان كيتدهور، كايين هاذ الشي السي وزير الداخلية ولا ما كايينش؟ كان كيتدهور، هاذ المرفق الإخوان تذكرون أو لا تذكرون أنا غندكركم غير بحاجة وحدة، شحال كنا تنتظرو ملي كنمشيو نخلصو الضوء والماء غير تعقلو غير على هاذي، كيفاش كانت الوكالات؟ كيفاش كانت واحد العدد ديال الخدمات؟ كنا في حاجة إلى جهة عندها الأموال وعندها الخبرة لأنه كيفما كان الحال ماشي بحال الشركة اللي تتكون بحال اللي كانو قبل تيدبرو الوكالات، بحال شركة اللي عندها إمكانيات دولية، ماشي بحال الإخوان، هاذ الناس جاو بالخاطر ديالنا.

ونقول لكم ونكون معكم واضح وصريح، كايينة كذلك دوافع سياسية، خليوننا نكونو واضحين، تكون الأمور واضحة، طبعاً راه احنا دولة تمر من ظروف صعبة وشحال ديال الإشكاليات في بعض الأحيان راه كايين هاذ الشي ماشي ما كايينش، والمواطنين تيتفهمو وخاص ملي المواطنين يتفهمو السياسيين ماشي يجيو ييداو يقولو الكلمات اللي فيها التأجيح، بل إنهم يجب أن يساعداوا المواطنين أن يسيروا في هذا الاتجاه، وملي يحدث مشكل نخلوه، أرانا دبا قولو ليا، هاذ القضية ديال المشاكل بيننا وبين هاذ الشركات ملي تبغيوها تمشي ساهل، أنما هما النواب البرلمانيين، عطيونا واحد 5 المليار درهم ونقولو ل AMANDIS تمشي في حالتها من طنجة ومن تطوان c'est pas compliqué وديال الرباط وديال الدار البيضاء عطيونا 5 مليار ديال الدرهم نمشيو نسيطهم آش خاسرين حنا 10 مليار درهم حنا حلينا المشكل، ولكن لا لأنه سمحو لي منين غتجيو تديرو هاذ الشي هذا، فكروا شكون اللي





متأكد من هذا، حتى هذا خاصوا الحراسة ما عندكومش اختيار، ما عندكومش اختيار وحتى دبا إلى الآن أنا لا أعرف أية شركة مغربية تستطيع أن تقوم بهذا العمل الآن، في هاذ الساعة اللي احنا فيها، ما عنديش علم ما عرفتش السيد وزير الداخلية واش عندو علم ولا ما عندوش، فاحنا إيلا حيندا هاذوا غادي نكونوا مضطرين عاوتني نجيبوا أشخاص آخرين أجانب، ولكن إيلا راجعنا معهم ودافعنا على الحقوق ديال المواطنين ديالنا كجماعات وإدارة يعني عندها عندها مدير وعندها ناس ديالها مقابلين هاذ الشيء، بالشكل المطلوب واللازم غادي يوقع واحد التوازن، واحد القضية أخرى.

كذلك تيصننا احنا كمواطنين وكمغاربة إيلا اسمحتوا لي نقولها ليكم، نقتصدوا واحد شوية في الماء والكهرباء، لابد نقتصدوا واحد شي شوية، اسمحوا لي الإخوان، أنا نقدر نقول ليكم أنه في البيت ديالي هاذي 30 عام وأنا كنتغوت عليهم باش يقتصدوا إيلا جاو يغسلو معلقة كيخسروا 10 لتر ديال الماء، ولا أشك أن هاذ عام. فأنا تنقول المواطنين يقتصدوا على الماء لأن الماء نعمة من عند الله وكذلك الكهرباء، حماية لهاذ الماء اللي هو نعمة من عند الله لأنفسنا ولمستقبلنا، ولكن كذلك حماية لجيوبهم باش نبقوا في الأشر اللي التحمل ديالها باش يفهموا المواطنين وهو أنه إيلا بقاوا كيستهلكوا الكهرباء حتى ل 100 كيلو واط عندهم تسعرة، عندهم ثمن، ولكن إيلا طلغوا راه ذاك الثمن كيطلع وذاك الطرف الأول اللي استافدو منو ما كييقاوش يستافدو منو وخا هاذ القضية هاذي بالنسبة للماء ربما غادي نرجعوها إن شاء الله الرحمن الرحيم في المستقبل في واحد المستوى معين، فخاصنا نتعاونو جميع حنايا من جهتنا كإدارة، وفي نفس الوقت يعني الجماعات والمواطنين.

بغيت نشكر الناس ديال طنجة اللي من اللي وجهنها لهم الخطاب، وعرفوا بأنه الموضوع تدخل فيه جلاله الملك، يعني استجابوا للنداء ديالنا ورجعوا يعني توقفت هذيك الخرجات في

الشي، وهداك الشيء ربما هو بالمناسبة غادي يقولك شي كلمة قاصحة ولا يتكلموا عليك الناس في les réseaux sociaux يقولوا ليك شي كلمة ماشي هي هاديك ممكن جدا، وهذا راه ماشي مهم لأن الدور ديالك أنت هو هذا، واش جيتي باش يصفقوا عليك الناس قبل ما يتناخبا عليك ويبقوا يصفقوا عليك دائما؟ لا، راه جيتي باش يصفقوا عليك الناس باش تولى مسؤول ومن بعد باش يتناقدوك ومن بعد منين كيئتؤكدوا باللي أنت ما عندك غرض ما جايش باش تدير الفلوس ديال داك الشيء في جيبيك، ولا تفاهم مع أمانديس ولا تفاهم مع شي شركة وتسكت عليها وتخليها تدير شي حاجة اللي ماشي معقولة وتدير أنت مقابل داك الشيء عمولة في الجيب ديالك، ملي المواطن كيفهم هاذ الشيء وكيعرف باللي انت اجتهدتي ودافعتي عليك قدر المستطاع ديالك راه ديك الساعة غادي يثيق فيك مرة أخرى ويعاود يصوت عليك مرة أخرى، ولكن هذا في النهاية ماشي هدف، لأنه السياسيين خاصهم يديروا شغالهم ماشي يجبو يحرصوا على الكرسي ديالهم ويبقوا فيه، لهذا القناعة ديالي أنا أ الإخوان هو أنه المستقبل هو هاذ الشيء اللي تنقولوه، السادة رؤساء الجماعات المحلية خاصهم يعرفوا باللي هادي واحد المسؤولية ثقيلة على هو في الحقيقة المسؤوليات كلها ثقيلة، ولكن هادي ثقيلة وفيها واحد الطرف ثقيل في واحد العقد ثقيل، ومعقد، خاصهم يكونوا فيها حاضيين المصالح المواطنين ديالهم بالقوة والأمانة اللازمة، ويكون بطريقة عصرية وتكون الطريقة قانونية، وتكون مكاتبات في كل صغيرة وكبيرة لأنه من اللي كيوقع المشكل ما يكفيش تمشي للمحاكم الأجنبية وتكلم خاصك تكون عندك وثائق، تكون عندك مراسلات، تكون نبهت لاختلالات.

أما القضية ديال الأموال اللي كيخرجوها، كيخرجوها راه اللي كيخرجوها بطريقة قانونية غتقولو لي باللي كايئة أموال أخرى كتخرج بطرق غير قانونية، غنقول ليكم أنا



الحاجة بحال هادي الحمد لله استجابت الإدارة، الإدارة المعنية هي وزارة الداخلية رئاسة الحكومة بعد ذلك على أعلى مستوى اللي هو جلالة الملك، حلينا الحمد لله المشكل، شكرا للمواطنين والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

#### السيد الرئيس :

شكرا السيد رئيس الحكومة، ومنتقل الآن إلى الجزء الثاني والمتعلق بباقي الأسئلة ونستهلها بسؤال حول سياسة الحكومة المتعلقة بقضايا الشباب تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة لأحد السيدات أو السادة النواب.

#### النائب السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة،

السيد رئيس الحكومة،

لقد شكلت قضايا الشباب مكانة معتبرة في برنامجكم الحكومي، نسائلكم اليوم عن إنجازاتكم في هذا المجال؟

#### السيد الرئيس :

الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

#### السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة :

من أجل مساندة احتياجات الشباب، تم إعداد استراتيجية وطنية مندمجة للشباب، وفق نهج تشاركي، حيث تم تنظيم 16 منتدى شبابيا جهويا، استفاد منه أكثر من 4500 شاب وشابة، داخل البوادي والمدن. وتفعيلا لمقتضيات المادتين 33-170 من الدستور، تم إعداد مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي.

وعلى المستوى العملي، قامت الوزارة الوصية بمجموعة من المبادرات منها:

- تعزيز شبكة مؤسسة دور الشباب، تتوفر وزارة الشباب والرياضة على 586 دارا للشباب، منها 341 في المجال

نفس الوقت شافوا باللي الشركة يعني قامت بالواجب ديالها في المراجعة ديال داك الشي اللي كاين وراه الإدارة عندها بالمناسبة نسيت ما نقول ليكم واحد القضية، من اللي مشيت لطنجة راجعت أنا في هذاك الليل والسيد وزير الداخلية بقى تم حتى لغدا بالليل، واجتمع مع الناس ديال الشركة وتكلم معهم بطريقة صارمة، وطالبهم باش يلتزموا بكل الإجراءات اللي اتخذنا اللي كان فيها إشعار المواطن عند كل قراءة للعداد، احترام المدة الزمنية الشهرية للاستهلاك، بحيث ما يمكنش واحد الإنسان جيته بعد 32 يوم وتحسب له هذاك الشي على حساب الشهر وكيوقع واحد الزيادة كيكبر الاستهلاك ديالو ، والفوترة على أساس كمية مستهلكة فعلية، عدم اللجوء لتقديرات الاستهلاك إلا استثناء وعندما يكون اللجوء مبررا، الإشارة في الفاتورة إلى فترة الاستهلاك وعدد الأيام المناسبة، تشديد وسائل مراقبة الاستهلاك إلى حد ما أمكن من الأخطاء وتجاوزها قبل إصدار وتوزيع الفاتورة على الزبناء، شي بعض المرات كيمشيو كيلقاو الفاتورة كبيرة بالنسبة لمعدل ديال 6 شهور تيصصهم ذيك الساعات يوقفوا ما يسيفظوش الفاتورة، حتى يشوفو أشنو هو السبب، ويحثو ويعرفو، الاهتمام باستقبال الزبناء وبشكاية المواطنين، إشعار الزبون مرة قبل اللجوء إلى قطعه، التزويد بالماء أو الكهرباء، إخبار المواطنين واطلاعهم بالتعرفة المطبقة ونظام الأشطر وكيفية الاستفادة من العدادات، كما تم تعديد هذه التوجيهات على باقي الموزعين المحليين عبر دوريات لوزير الداخلية والتأكيد على العمل بها، إذن يمكن لي نقول لكم أن المواطنين الحمد لله استجابو منين الإدارة قامت بالواجب ديالها واللي ماشي مهم ما يوقعوش المشاكل المهم هو أنه إيلا وقعوا لمشاكل يوقع تفاعل، ههذه هي الدولة اللي فيها الحيوية ما تلومونيش تقول لي علاش ما نتبهتيش لهاذ الشي راه منين كنجي تيجي واحد رئيس الحكومة امصاب ينتبه غير لذلك الشي اللي كيتسطح معاه كل نهار، ولكن من اللي توقع واحد



القطاع الوصي في هذا الجواب، هذه الاستراتيجية بدأت متعثرة ولم تخرج إلى الوجود نظرا لتعثر آلياتها والنظرة القاصرة للعمل الشبابي لإبعاد المؤسسات الشبابية السياسية عن هذا الحوار وتقصير رؤيته للمجلس الأعلى للشباب والعمل الجموعي على بعض الفاعلين في العمل الجموعي دون الفاعلين السياسيين، وبالتالي فنعتبر أنه إذا كان يجب أن تتدارك الحكومة فيما تبقى من هذه السنة التشريعية هو فتح نقاش حقيقي مع الفاعلين الأساسيين في العمل الشبابي وإخراج هاته المؤسسات بأبعادها وغاياتها الدستورية والتي تكون حاضنة لرؤى ولتصورات في مجال السياسات العمومية المرتبطة بالشباب.

إن موضوع الشباب لا يمكن أن يكون موضوعا قطاعيا بل هو موضوع أفقي تتقاطع فيه كل القطاعات، هو في مقدمة الإشكالات الكبرى التي يواجهها الشباب، إشكالية البطالة والتشغيل، الإشكالية المرتبطة بالمخدرات والجريمة، الإشكاليات المرتبطة بالتطرف وبالتالي الشباب هو الذي كان مدخلا لمواجهة الاستبداد والتحكم ولا بد أن يكون شريكا ومصاحبا لمواجهة كل أشكال الاستبداد والتحكم عبر مأسسة دستورية تؤمن بالشباب، تؤمن بأفكار الشباب، تشرك الشباب في هذه الممارسة، وهذا ليس عصيا على المغاربة ولا على حكومة المغرب فيما تبقى الزمن الحكومي.

#### السيد الرئيس:

الكلمة للسيد رئيس الحكومة للتعقيب.

#### السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

يمكن، السيد الرئيس، أن أقول أنني متفق مطلقا مع ما تقدم به السيد النائب المحترم، المشكل ديال الشباب فعلا هو ماشي مشكل فقط كيهم القطاعات كلها، ولكن هو المشكل الأساس في هاذ البلاد وهو المشكل الأساس في العالم كله، ولكن مع الاسف الشديد العمل الحكومي دائما ملي كتجيب واحد الموضوع كتكون عندك أفكار وكتكون عندك حماسة ولكن

الحضري، و245 في الوسط القروي، ويرتقب أن تعزز الشبكة الوطنية لهذه المؤسسات ب 14 مؤسسة جديدة مع نهاية السنة الحالية؛

- تنظيم المخيمات الصيفية، حيث استفاد منها 226 ألف شاب؛

- تعزيز وتأهيل شبكة المنشآت الرياضية، تم بناء عدد هام من القاعات المغطاة والمسابع إلى جانب المراكز السوسيو الرياضية، حيث تم فتح 358 مركز في ما 321 مركز آخر في طور الإنجاز.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن جامعة الدول العربية اختارت بالإجماع مدينة الرباط عاصمة للشباب العربي لسنة 2016، وذلك تتويجا للجهود التي تبذلها المملكة المغربية لنهوض بالفئات الشبابية في مختلف الأصعدة، وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، الكلمة للسيد النائب.

#### النائب السيد عبد القادر الكيحل:

السيد رئيس الحكومة، لا بد أن نذكر بالهبة الشبابية التي عرفها المغرب سنة 2011، وكانت من نتائجها ما نحن بصدد من تحول دستوري ومن حكومة سياسية، وسنة 2011 كانت سنة شبابية عالمية بامتياز، وكانت كل التحولات التي عرفها العالم تتجه في جعل الشباب في صلب الاهتمامات والسياسات العمومية، وبالتالي كنا نأمل أن تكون القضايا المرتبطة بالشباب في السنوات الأولى من عمل الحكومة على اعتبار أن المجلس الأعلى للشباب والعمل الجموعي هو الحاضن لكل المقتضيات الدستورية التي جاءت في الفصل 33 والتي في مقدمتها هو توسيع المشاركة السياسية للشباب وتعميم هاته المشاركة، فالاستراتيجية التي تحدثتم عنها السيد الوزير والتي هي من إعداد



السيدات والسادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب المحترمون،

السيد رئيس الحكومة، من خلال هذا السؤال فريق الأصالة والمعاصرة يسألكم عن حصيلة عمل الحكومة فهاد 4 سنين أشنو دارت للمناطق ديال العالم القروي والمناطق الجبلية على الخصوص؟ شكرا.

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة :

لقد أكدت في مناسبات مختلفة أن العالم القروي عامة والمناطق الجبلية، خاصة لم تستوف بعد نصيبها من الجهود التنموي، هاذ الشي أنا اللي قتلتمو ماشي السي طاهر شاكر ولا حتى شي واحد، ورغم ذلك فإن الدولة تبادل مجهودات كبيرة لتنمية هذه المناطق كما تدل على ذلك مختلف البرامج التي استهدفت هذه المناطق، ومنها:

- برنامج التأهيل الترابي برسم سنة 2011-2015، الذي يهدف إلى فك العزلة وتقوية البنيات الأساسية ب 503 جماعة قروية تابعة ل 22 إقليم بتكلفة إجمالية ناهزت 5 ملايين درهم؛
- برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب؛
- برنامج الكهرباء القروية؛
- البرنامج الوطني للطرق القروية؛
- برنامج تطهير السائل والنفايات الصلبة بالعالم القروي.

وتجدر الإشارة كذلك، أن اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية قد عقدت الدورة العادية الأولى يوم 13 يوليوز 2015، وقررت وضع برنامج استعجالي لتحسين مؤشرات التنمية البشرية والبنية التحتية الاجتماعية

ما يمكنش تجي وتبقى تاخذ القرارات، لا بد من واحد الصيرورة ديال كتكون هيئة اللي فيها الممثلين ديال داك الناس كاملين واللي خاصهم يجتمعو ويتفقو وغادي يجيوك فيها شي وحدين اللي نيتهم حسنة، وشي وحدين الله وأعلم اشنو هي النوايا ديالهم وخاصكم تبقى تدبر داك الشي وفي الأخير تيولي غير ديك الهيئات بنفسها التدبير ديالها أصعب من مشكل ديال الشباب في حد ذاته.

ولهذا اللي كيخص نقول واحد القضية دائما كنقولها ما كنلقاش اللي يسمع لي، ما نبقاوش حنا كأحزاب سياسية كنتظروا لأن الإجراءات خدامة وهاذ المؤسسات اللي كيتكلم عليها السيد النائب المحترم سيفطات المذكرات ديالها، ملي جينا نكونوا هاذ الهيئة هدي اللي مفروض هي اللي غتدخل في هاذ الموضوع، ولكن خاصنا حنا يكون عندنا واحد الجاذبية في الأحزاب ديالنا والهيئات ديالنا بحيث الشباب ملي يدخل يلقي داك الشي اللي علاش خرج نهار 20 فبراير، علاش خرج؟ خرج على ود الديمقراطية خاصو يلقاها، خرج على ود الشفافية خاصو يلقاها، خرج على ود الحكامة الجيدة خاصو يلقاها، خرج باش يشوف راسو باللي كان تيسحق شي حاجة ياخذها ما خاصوش يلقي باللي ملي كيخرج اللي رئيس ديال الشبيبة ولد الأمين العام ديال الحزب، والشبيبة ديال النساء بنتو وما نعرف شنو وحنا غادين في هاذ الشي، نهار اللي غنلقاو هاذ الشي الأمور غادي تتقاد من جهة الاحزاب السياسية وغادية تتقاد من جهة الحكومة كذلك.

السيد الرئيس:

شكر السيد الرئيس، السؤال الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة التنمية في المناطق الجبلية.

النائب السيد الطاهر شاكر:

شكر سيادة الرئيس،  
السيد رئيس الحكومة،



### السيد رئيس الحكومة،

نقول ليكم واحد القضية، فالإحصاء اللي قبل ما تجيو كان واحد العدد ديال السكان في العالم القروي، في الإحصاء الأخير اللي جبتو تفهقر هذا العدد، وقع واحد الانسياب من المجال القروي إلى المدارات الحضرية والمدارات الحضرية غير مؤهلة لاستقبال هاذ السيولة هاذي. الإحصاء الأخير بين بأنه تقلص عدد ساكنة العالم القروي، والآن ملي تتكلمو على ذيك الأرقام الرسمية ديال les statistiques مع تحفظات اللي يمكن نعطيو عليها راه العالم القروي السيولة اللي جاية من البوادي إلى المدن والمدن غير مؤهلة وغير قادرة وغير مستجيبة بطبيعة الحال لاستقبال بطبيعة الحال، وهاذ المشاكل اللي أنتما باغيين تعالجوها في المدن خاصكم تعالجوها في البوادي منين جات هي إلى آخره.

نتمناو على أن هاذ الرسالة تبلغ لأن المغرب واستتباب الأمن في المغرب هو الأساس ديالو العناية بالعالم القروي والعناية بالشبيبة ديال القروية وتوفير الشروط ديال التنمية الاقتصادية وديال الكرامة، وديال حقوق الإنسان في العالم القروي، اللي ما موفراش في بعض المناطق، تكلمتو على البرامج اللي تكلمتو عليها السيد رئيس الحكومة، وأنا كنتكلم معكم العين في العين، اسمح لي راه مازال في الجبال الآن كدوروا في التضاريس اللي هي خايبة العزلة ما كايناش مائة في المائة فك العزلة ما زال لم يصل، ما زالت المناطق معزولة وفي الشتاء وفي التضاريس الوعرة مازال الطرق القروية ما دارت شي مازال المنشآت ما تبنات شي، المدارس ما كاينيش ولا كانت ما كاينيش فين يمشيوا المعلمين عند التلاميذ دياهمم إلخ، الهشاشة مازال كاينة، النقل خدمة النقل ما كايناش باش يوصل لهم الدقيق والسكر والزيت والخبز إلخ.

والاقتصادية للجماعات المحلية التي تعرف تأخرا كبيرا في الولوج إلى الخدمات الأساسية والاجتماعية، وكذا الشروع في إعداد البرامج الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية. هذا فضلا بطبيعة الحال عن البرنامج الذي أعلن عنه جلالة الملك والذي سوف ندخل فيه على مدى 5 سنوات والذي سوف تكون تكلفته 55 مليار ديال الدرهم للمستقبل إن شاء الله الرحمن الرحيم.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد النائب.

### النائب السيد الطاهر شاكور:

شكرا سيادة الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

على كل حال السيد رئيس الحكومة، نشكركم على ما قلموه، ولكن نبغي نقول ليكم بكل وضوح راه الخريطة ديال المملكة فيها المدارات الحضرية وفيها العالم القروي والمناطق الجبلية، المناطق الحضرية خذات حقها وأكثر من حقها، العالم القروي والمناطق الجبلية ما خذاتش حقها، ولهذا لازم تاخذ حقها.

احنا أملنا على أنه يوقع واحد التركيز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجالية باش يكون واحد المعادلة، واحد المساواة باش ما نبقاوش المغرب هذا والمغرب الآخر، خاصنا نوحده السياسات ديالنا ونعطيو للعالم القروي، راه مستقبل المغرب في عامله القروي، راه السلم الاجتماعي في المغرب من العالم القروي، راه العالم القروي هو أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو الركيزة الأساسية للاستقرار واستتباب الأمن.





السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، شكرا انتهى الوقت، شكرا السي الطاهر السيد النائب الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

هاذ السي الطاهر راه عزيز علي، ودايما كنت كنبغي هاذ التدخلات دياله على البادية والسكر والطحين والزيت والزبدة، توحشناك السي الطاهر. ولايني السي الطاهر راه أنت دابا أش كتدير راه tu prêche un convaincu أنا راه مقتنع بهاذ الشيء أكثر منك، وماشي حيث أنا من البادية أنا ماشي من البادية، ولكن وماشي لأنه خايف من الناس ديال البادية يجيوا للمدينة، أنا هاذ الشيء مقتنع به لأنه حق ديال هاذ المواطنين، من عند الله، واش المواطن ديال المدينة أحسن من المواطن ديال البادية عند الله، الله قال: " إن أكرمكم عند الله أتقاكم" ما قالش لا اللي في العروبية ولا اللي في المدينة، وهاذ الناس هادوا اللي في البوادي هادو هم الناس اللي كلقاوهم في وقت الشدة، هادو هم الناس اللي كيمشيوا يدافعوا على الأقاليم ديالنا الجنوبية وعلى الحدود ديالنا هادوا هم الناس اللي كيحتافظوا ب les valeurs القيم ديالنا ملي كيهنيهم بطبيعة الحال بعض المشوشين هذا هو المشكل. ولهذا هاذ الناس راه كيستاحقو من جهتنا حنايا كامل العناية وكامل الرعاية باش نتهلاوا فيهم، ولكن كان واحد الوقت، اسمح لي السي الطاهر، كانت مشاكل سياسية في المدينة، هددنا المشاكل السياسية اللي كانت في المدينة على مدى 30 و 40 سنة دابا خاصنا نردوا الحق للبادية أنا متافق معك مائة في المائة، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، ننتقل إلى السؤال الثالث حول آثار الاستثمارات على التشغيل وهنا كايئة وحدة الموضوع، سؤالين سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة، وسؤال للفريق الاشتراكي (العجز في مواجهة معضلة بطالة الشباب) وهذا رئيس

الفريق ديا لكم اللي طلب هاذ الشيء، تفضل السيد النائب، دابا سؤال واحد ما كاينش.

النائب السيد سمير بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي آثار سياسة الحكومة في مجال الاستثمار على مستوى التشغيل؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

تفضل، اسمح لي السيد النائب، عاود، تفضل.

النائب السيد سمير بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي آثار سياسة الحكومة في مجال الاستثمار على مستوى التشغيل؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس.

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

آش غدير السي الوفا؟ كيجيبوا لك سؤال قد صومعة حسان ويقول لك جاوب عليه بوقيدة.

لقد خصصت الحكومة في السنوات الأخيرة غلafa غير مسبق للاستثمار رغم صعوبة الظروف الاقتصادية والمالية ناهز سنويا 180 إلى 189 مليار درهم ما بين 2013 و 2015 ولتسريع تنفيذ البرامج الاستثمارية على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين الحكامة ومردودية المحفظة العمومية، تعمل الحكومة على تشجيع العلاقات التعاقدية بين الدولة وتلك الهيئات وإصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة عليها، غير أنه ينبغي أن نعمل أكثر على الرفع من نجاعة الاستثمار العمومي لتحسين مساهمته في التنمية الاقتصادية وعلى تعزيز التوازن التوزيع الجغرافي، وهو ما سيتأتى بدخول كل من القانون التنظيمي للمالية، اللي داز هاذ العام، ومشروع الجهوية المتقدمة حيز التنفيذ وخاصة بتفعيل صندوق التأهيل



الاجتماعية، ولا أدل على ذلك هو قولكم ومطالبتكم أن لا تتحمل الدولة وحدها فاتورة التعليم والصحة.

**السيد رئيس الحكومة،**

لقد وعدتم المغاربة من خلال التصريح الحكومي بتخفيض نسبة البطالة إلى 8% في أفق 2016 أي ب 12 مليون من الفئة النشيطة ما يخص يتجاوز عدد المعطلين أو العاطلين 960 ألف.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

اليوم يبلغ معدل البطالة في المغرب 10,1% أي أكثر من مليون و 41 ألف في وضعية عطالة، أضف إلى ذلك آلاف المسرحين عن الشغل الفاقدين للشغل خصوصا في قطاع البناء والفلاحة، يضاف إليه سنويا 107 آلاف من مواطن جديد من سوق الشغل، اليوم حوالي 2 مليون من المغاربة يعيشون بأقل من 12 درهم في السنة أي 360 درهم في 7200 ريال، اليوم أقل من 4 حوالي 3,6 مليون كيعيشو في أقل من 20 درهم، اليوم 60% من الأسر لا تستطيع تحمل تكاليفها الشهرية و 34% منها تلتجئ إلى الافتراض والاستدانة لإتمام حاجياتها الشهرية.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

في ظل المساهمة الضئيلة للصناعة في الناتج الداخلي الخام تبقى جودة النموذج الاقتصادي لبلادنا la qualité de notre puissance économique ضعيفة إذا ربطناها بتأثيرها الضئيل على قطاع التشغيل الذي يفتقر أساسا إلى استراتيجية حكومية وخريطة طريق واضحة المعالم.

أنتم مطالبون السيد رئيس الحكومة، بخلق 170 ألف منصب مالي إذا أخذنا بعين الاعتبار الانتقال الديمغرافي la transition démographique، السيد رئيس الحكومة المحترم، أضف إلى ذلك إشكالية ملائمة التكوينات مع سوق الشغل، السيد رئيس الحكومة المحترم كيف تتصورون اليوم نفسية

الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات اللذين سيتم إحداثهما في هذا الإطار.

أما على مستوى الاستثمار الخاص، فيجدر التذكير بإطلاق مخطط التسريع الصناعي في أبريل 2014 الذي يهدف أساسا إلى رفع حجم مساهمة الصناعة في النسيج الداخل الخام بتسع نقط ينتقل من 14% إلى 23% وإحداث 500 ألف منصب شغل في المجال الصناعي في أفق 2020 ولهذا الغرض تم إحداث صندوق التنمية الصناعية الذي رصد له غلاف مالي يقدر ب 20 مليار درهم في نفس الأفق، شكرا

**السيد الرئيس:**

الكلمة للسيد النائب.

**النائب السيد سمير بلفقيه:**

**السيد الرئيس،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**السيدات والسادة الوزراء،**

**السيدات والسادة النواب،**

**السيد رئيس الحكومة،**

حينما نتحدث عن استثمار فنحن نتحدث عن نمو اقتصادي، وحينما نتحدث عن تشغيل فإننا نتحدث عن البطالة، على أرض الواقع تتسم السياسة الحكومية في مجال الاستثمار بهوس التحكم في الميزانية والتوازنات الماكرو-اقتصادية على حساب الواقع والمتطلبات الاجتماعية من تعليم وتشغيل وصحة، وبهذا أضحت وزارة المالية أم الوزارات تتحكم في مصير كل السياسات العمومية.

**السيد رئيس الحكومة،**

في هذا الإطار، اسمحوا لي أن أسألكم كيف تدعون اليوم أن سياستكم الحكومية في مجال الاستثمار تنبع من قلب المعاناة الطبقات الهشة وأنتم تنهجون سياسة اقتصادية ليبرالية تركز على الزيادة في الأسعار وخصوصة القطاعات



### السيد الرئيس :

شكرا السيد الرئيس، ننتقل إلى السؤال الرابع حول الالتزام بتحسين الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية للفريق الاشتراكي.

### النائب السيد محمد ملال:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

سؤالنا عن إجراءات والتدابير المتخذة لتنفيذ ما التزمت به الحكومة في مجال تحسين الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والإبقاء على مجانيته؟ وهل أجزمت السيد رئيس الحكومة، تقييما للسياسات الحكومية في هذا المجال؟ شكرا.

### السيد الرئيس :

السيد الرئيس، في حدود دقيقة و40 دبا.

### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

الله يخليك كايته واحد القضية أنا اللي عطى الله عطاء ما تحسبش ليا، أنا دبا رئيس الحكومة ديالكم، بقا ليا معكم إيلا طول الله العمر أقل من عام، بغيتكم تعتقو رئيس الحكومة الجاي الله يجازيكم، واش الناس كيحيبو مواضيع بحال هكذا يتكلمو عليهم في دقيقة و40 سنتيم؟ واش في الحكومة اللي تدارت الراميد وعممتو سولو الناس اللي بداوه في أزيلال شنو كان كييعني بالنسبة إليهم التعميم؟ عندو مشاكل صحيح ولكن عممناه، واش الوقت اللي الحكومة اللي عممت الرعاية الصحية للطلبة مجانا اللي هاذي 20 عام واحنا كنستناوها صحابي ديال UNEM إيلا باقيين تتعللو؟ واش في الوقت اللي نقصنا 1700 دواء الثمن ديالو، واش في الوقت اللي درنا عرض استشفائي اللي عمرو ما كان، درنا 3 ديال المراكز الاستشفائية جديدة، واش الوقت اللي درنا العلاج ديال القرب وبدينا كنمشيو نجيبو المرضى بالهيلوكوبتر؟ واش الوقت اللي درنا هاذ الشي كامل عاد الناس ينوضو يقول لك أسيدي ما كاين، راه

الشباب خصوصا حاملي الشهادات منهم في أفق مظلم للتشغيل في بلادنا، لقد أغفلتم وتجاهلتم وتناسيتم أهم استثمار في بلادنا وهو الاستثمار في الرأسمال البشري، وخصوصا قضية التربية والتكوين الذي لم تكن يوما رهانا حكوميا بامتياز وهذا ما تؤكده الميزانية..

### السيد الرئيس :

شكرا، انتهى الوقت السيد النائب المحترم، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للتعقيب.

### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة :

ما عرفتش واش غلطتي ولا هذاك الشي اللي قلت كنتقصد، بغيتيني نخلق 170 ألف منصب مالي؟ إيوا قولوا الكلام مقاد الله يجازيكم بخير، وما تخلطو ليناش بين الأمور راه تقول ليكم راه السياسة هاذي، السياسة راه واعرة، وكيسمعوا المواطنين، وخاصهم يسمعوا كلام صحيح ودقيق ويكون متأكد منه، راه الفتنة فعلا نائمة لعن الله إلى آخره.

المهم أنا باغي نقول ليكم واحد القضية، أولا التوازنات الاقتصادية آ الأستاذ الكريم، أنا ما حيدتش الفلوس ديال الصحة ولا ديال التعليم، أنا مشيت للمحروقات، هي اللي زولت ليها لحد الآن الدعم، وزولت الدعم عليها باش الميزانية ديال البلاد اليوم ولات نموذج في العالم. كتذكر كيفاش كانوا وزراء المالية كيحيضو ويبيضو ملي كيحيبو لهذا المنصة باش يشرحو الميزانية دياهم، وكيفاش كانوا كيحيضو ويبيضو من اللي كيحي صندوق النقد الدولي. اليوم الأستاذ، ميزانية الدولة ديالك ولات نموذج يحتدى به، ويفتخر به ويعتز به، وما حيد حتى درهم لا الصحة ولا للتعليم، أنا كنتكلم على التسيير ديال الصحة والتعليم واش باقي ما بغيتوش تفهمو باللي الوزير اللي جالس في شارع ابن تومرت...



### السيد الرئيس :

انتهى التوقيت شكرا، السيد رئيس الحكومة.

### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة :

#### السيد الرئيس،

الاستثمار الحر في المجال ديال الصحة ما عندو حتى علاقة بالناس اللي ما عندهم الإمكانيات، هذاك متعلق بالمصحات الخاصة، والمصحات الخاصة علاش غيضرو ؟ الدولة لم تقرر ولن تقرر التحلي عن مجانية العلاج بالنسبة للناس اللي ما عندهومش الإمكانيات، هذا هذه من المسؤوليات ديال الدولة حتى للنهار اللي يكونوا المواطنين المغاربة كاملين تبارك الله قادرين يميشو للمصحات الخصوصية، ديك الساعة نقدرو نتكلمو على ذاك شي، أما دابا الإشاعة ديال هاذ الكلام ليس مقبولا وليس معقولا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة، ننتقل إلى السؤال الموالي حول فشل السياسات العامة في إيقاف تدهور القدرة الشرائية للمواطنين الفريق الاشتراكي.

### النائب السيد محمد أجدية:

#### شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم، لم يعد غلاء المعيشة يغادر حديث البسطاء من شعبنا في الأسواق والتجمعات العادية التي ما فتتوا يتذكرون فيها أسعار كانت رحمة عليهم، الأمر لا يخص السيد الرئيس الحزب ولا الشاي ولا قفة الخضرة، بل تعدى وأصبح يتعدى ذلك وأصبح فضاء كبير للاحتجاجات من طرف المواطنين سواء بالنسبة لغلاء فواتير الكهرباء وتكلمتو عليها السيد الرئيس أو في قطاع الصحة والتعليم والشغل والفلاحة، راه المغاربة السيد الرئيس صبارة، ولكن الصبر كيدبر، واش تخليتو على هاذ الخدمات قولوها السيد الرئيس، غير وضحو لنا إيلا كنتم باغيين تخلاو على هاذ القطاعات دوزوها

ذاك الشي تدار كبير ولايني صحيح باقي الخصاص كبير جدا، احنا متفقين على هاذ الشي، واش هاذ الحكومة خاصها تحل المشاكل ديال 40 عام ولا 50 عام اللي سبقتها كلها هي في 3 سنين ولا 4 سنين ؟ هاذ الشي راه غير ممكن، ذاك الشي اللي علينا قدرنا نديروه راه احنا درناه وذاك الشي الآخر الله يسر.

### السيد الرئيس :

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم.

### النائب السيد محمد ملال :

#### شكرا السيد الرئيس،

احنا جينا السيد الرئيس بهاذ السؤال لأننا لاحظنا تراجع كبير في الخدمات الصحية، فالمستشفيات السيد الرئيس تعاني الاكتظاظ، الأطر الطبية تعاني يعني كتشغل في واحد الظروف مزرية، وكذلك قلة التجهيزات، ضعف الأطر الطبية، بعض الأجهزة دائما خارج العمل مثل سكانير، وكذلك السيد رئيس الحكومة بعد أن قررت الحكومة فتح هذا القطاع أمام الاستثمار الحر، فهاذ المسألة كذلك غتكون عليها يعني عواقب وخيمة على الطبقات ذات الدخل الضعيف، وكذلك السيد رئيس الحكومة في المناطق الجبلية كتلاحظو بأن السكان في هاذ المناطق ما تيعرفو على الساحة إلى الاسم، فالمراكز الصحية دائما فارغة لا أطر، لا تجهيزات، لا أدوية، فتخلي الدولة السيد رئيس الحكومة عن مجانية هاذ الخدمات ستكون له آثار سلبية على صحة الطبقات ذات الدخل الضعيف، وهو السيد رئيس الحكومة ضربا للحق في التطبيب والصحة الذي هو حق دستوري وحق من حقوق الإنسان، السيد رئيس الحكومة، عندما تكون حاملا لبطاقة الراميد فأنتما تحدثو على بطاقة الراميد فاعلم أن ملي تتدخل للسيطار أول حاجة تيقول ليك إما تتسنى 6 شهور أو لا.



### السيد الرئيس:

شكرا، ننتقل إلى سؤال موالي حول العجز في مواجهة معضلة بطالة الشباب للفريق الاشتراكي، تفضل السيد النائب.

### النائب السيد المختار راشدي:

شكرا السيد رئيس الحكومة، بالفعل هناك فقر وهناك أيضا بطالة، ومن خلال برنامجكم الحكومي السيد رئيس الحكومة التزمت بتخفيض البطالة إلى حدود 8% ما هي حصيلتكم في هذا المجال؟ وشكرا.

### السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة.

### السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

شوف آ الأخ الكريم مرة أخرى المجهود اللي كتبذل الدولة كبير، غير ملي جينا درنا مخطط باش نكونو 10 آلاف ديال الأساتذة، واعطيناهم منحة هاذ العام غادي يكمل هذاك الشي الأغلبية دياهم كنعتمد لقاء من قبل ما كانش سوق الشغل، حنا الآن على أبواب 25 ألف آخرين غنعطيهم واحد التكوين ديال الناس اللي متخرجين من الجامعات باش يتأهلوا ويساهل عليهم باش يشتغلوا، ولكن نقدر نتفق معاك على واحد القضية هو أنه هاذ المجال باقي ما لقاناش فيه المقاربة اللازمة والكافية اللي تقفز بالبلاد ديالنا من الوضعية اللي هي فيها لوضعية أخرى، وحنا منين كنجيو كنعولي هاذ الشي كنجيو كنعترفو ما بغيناش ندافعوا غير باللي كايين، وليني راه ماشي حنا نعترفو وانتما تأخذو، لأن في الأخير غيبدا الإنسان كيدافع على راسو، كنعترف باش نتعانو، لأن هذا راه مشكل ماشي ديالي أنا، راه لقيتو وراه منين غادي نمشي راه عاود هذاك اللي غادي يجي غادي يلقاه، إيلا ما خذناش المقاربات الصحيحة وما بقيناش كنادفعو على التخرييق، حيث كايين التخرييق واش قولوا ليا علاش كتميزوا بين الناس اللي كيطلب الشغل عندهم الإجازة واللي عندهم الدكتوراه وبين الناس اللي كيطلب الشغل

للقطاع الخاص ديروها في قواعدها، وقوانينها باش نعرفوا احنا كيمثلي الشعب مع من كنتكلمو، السيد الرئيس، كنعطبوكم في هاذ القبة باش تقولوا الحقيقة للمغاربة، الناس راه تالفة ما عارفة مع من تتكلم ومع من تحضر، التعليم مثلا السيد الرئيس، مشاوا الناس يسجلوا ولادهم ولقاو مدارس مغلقة وأخرى بدون طاولات ولا مقاعد وإيلا لقاو الطاولات..

### السيد الرئيس:

شكرا، انتهى التوقيت، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

### السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة :

والله السيد الرئيس، إيلا شي مرات كنعقي نقول واش هاذ الإخوان كيهضرو معايا ولا مع شي رئيس حكومة ديال شي دولة أخرى، واحد النهار سولت واحد المحاورين ديالي قلت لهم ملي قالوا لي هاذ الشي شنو هو المادة اللي تزدت؟ جاوباتني واحد السيدة قالت لي الكرعة الحمراء، الخبز الأخ الكريم باقي بنفس الثمن الله يهديك بشحال تتشري الخبز أستاذ؟ واش كتشري الخبز ولا كتصاوبوا لك السيدة في الدار، 24 ريال للخبزة راه هذه 30 عام وهو ب 24 ريال، شنو هو اللي تزد حتى essence اللي كان غادي كيتزد الله اللي خلق الكون يسر وهبط ب 3-4 ديال الدراهم فشنو واقع؟ اللي تتشكي منه بلادنا ماشي كتشكي من التدهور والتضخم اللي هو كيبين واش كايين تدهور ولا ما كايينش، ما عمره ما وصل ل 2% هاذ 4 سنين الأخيرة هو معروف هذا هو الحد الأدنى دياله، اللي كايين كايين الفقر نعم كايين فئات فقيرة ومحتاجة، راه احنا كنفكروا كيفاش نديروا نوصلوا لها، راه هاذ الحكومة هي اللي جابت للدعم للأرامل هي اللي زادت في التقاعد، هي اللي زادت في المنح ديال الطلبة، واش هاذ الحكومة اللي كندير هاذ الشي كنجيو وتعاقبوها الله يهديكم.





كنيزيدوش معاك وما كندروش معاك معارضة لأن هذا ملف ثقيل وبالتالي خاصنا نتاصلو فيه، وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

لا التشغيل البطالة أولا هذا إحصاء ديال هاذ الفصل، أنا كنتمنى تكون 10.1% فقط، لأنه إيلا لاحظتي أنه في الوقت اللي جينا حنا راه كان الاقتصاد العالمي كل غادي الفوق، وكانو الشركاء ديالنا الاقتصاديين كلهم الوضعية الاقتصادية دياهم جيدة، في 2010 و2011 والسنوات اللي جات من بعد راه وقع ركود في العالم وعند الشرك ديالنا الأساسي اللي هو أوروبا، وبطبيعة الحال تأثرنا وما تأثرناش بالشكل اللي تأثروا هما، ما وقعش الإغلاق ديال المؤسسات بحال اللي وقع بالنسبة إليهم، فحنا كذلك عشنا الأزمة، ولكن بشكل أقل، اليوم نقولك اللي خاصنا دابا نجتهد عليه في نفس الوقت اللي كنقلو للشباب على العمل والاستثمار وحتى التوظيف، ولكن التوظيف اللي معقول وبطرق قانونية وفيها المساواة بين المواطنين، كذلك خاصنا نروجو واحد الخطاب باللي المواطن منين عرف راه مسؤوليتو كذلك ينوض ويقبل على راسو وعلى الخدمة ويجتهد وما ييقاش يتسنى وراق الإدارات .

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، ننتقل إلى السؤال الأخير حول السياسة العامة في مجال التعمير للفريق الاتحاد الدستوري، تفضل السيد النائب.

النائب السيد الخلفي اقدارة:

شكرا السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، سؤالنا هل من سياسة حكومية ناجعة للنهوض بالتعمير ببلادنا؟ وشكرا.

وما عندهمش، علاش؟ واش هادوك مواطنين وهادوك ماشي مواطنين هادوك عندهم الحق وهادوك ما عندهمش الحق خاصنا نفكروا فيهم جميع ونلقاو لهم مشاكل جميع وهذا كيطلب منا واحد النوع ديال الإنصاف من الداخل ديالنا باش المواطن المغربي يكون عندنا في نفس المكانة ونجتهد كاملين باش نخلو لهم مشاكلهم.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد النائب.

النائب السيد المختار راشدي:

شكرا السيد رئيس الحكومة،

أنا أولا تحدث عن البطالة السيد رئيس الحكومة، والبطالة فيها حاملي للشهادات وحاميل السواعد، هداك اللي شد غير البالة ويخلط السيمة حتى هو راه مشكلة، هادو تكلمنا عليهم ب2، وإيلا بغينا نمشيو الحصيلة وناقشو ذاك شي اللي لقيتو الإرث السيد رئيس الحكومة أنا عندي واحد الجواب متاع 20 فبراير، ماشي 20 فبراير الحركة، تلقينا جواب من عند الحكومة حول هاذ المسائل هادي، اعترفتم السيد رئيس الحكومة باللي أن المعدل ديال البطالة من 2000 لحدود 2010 تنقل من 13.6 إلى 9.1 في 2011 لقيتوه 8.9 معنى المعدل متاع البطالة ماشي وكيهبط، اليوم قراءة وكاين أرقام أخرى، معدل البطالة بقي يراوح مكانه بل لحين لآخر كيطلع، اليوم راه 10,1% .

نوليو البطالة متاع حاملي الشواهد، أنا أكدت لكم السيد بالرجوع ل 20 فبراير كحركة اللي جاء من خلالها واحد الدستور متقدم في مضامينه، ولاسيما في الجانب الحقوقي والحريات العامة، الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين في المغرب مازال لحد الآن كطالب بحقها في التنظيم، ما عندهاش وصل إبداع قانوني، هذا حق في التنظيم ما تعطاهاش، وتطالب بحقها في التشغيل، نتمناو السيد رئيس الحكومة حنا ما



تصل نسبة الزيادة 155% بتمت نهاية سنة 2016 مما سمح بالمناسبة بانتقال المتوسط السنوي لإعداد وثائق التعمير المصادق عليها من 40 وثيقة إلى 150 وثيقة، طرح مجموعة من مشاريع القوانين المتعلقة بالتعمير على مسطرة المصادقة، وتم كل من مشروع قانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء ومشروع قانون يتعلق بوثائق التعمير، ومشروع قانون يقضي بتغيير القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات التهيئة التدريجية، مراجعة المقتضيات التنظيمية المتعلقة بالبناء والتجزئى بالأوساط القروية، الرفع من عدد الوكالات الحضرية إلى 29 وكالة، تبسيط مسطرة الترخيص بالبناء من خلال تفعيل مقتضيات مرسوم 24 ماي 2013 بالموافقة على ضبط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها، وهاذ المرسوم بالمناسبة راه حنا ربحنا به واحد 3 ولا 4 ديال النقط في doing business وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد النائب.

النائب السيد الخلفي اقدارة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

المغرب بلد غني بماضيه العمراني وبتراكماته وبانفتاحه على العديد من الانسجة العمرانية على امتداد حوالي 40 سنة، والمغرب يعرف حركة عمرانية متسارعة لها تأثير على الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والمحالية، لكن هذه الحركة لا تؤطرها سياسة عامة حقيقية قادرة على التحكم فيها وبالتالي تركنا التعمير لذاته ينمو دون ضوابط، وارتفعت معه نسبة التمدين إلى 60% في الوقت الراهن، مما يطرح علينا سؤال السيد رئيس

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، 4 دقائق.

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

أنا كنبقى نتسائل غير واحد السؤال علاش هاذ الأسئلة ما كتطرحوهاش على الوزراء المعنيين؟ القطاعية، أشنو غنديرو؟

السيد الرئيس:

ما باغينش الوزراء المعنيين، باغين السيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

واش فخبارك واحد القضية السيد الرئيس، في فرنسا رئيس الحكومة ما كيحددوش ليه الوقت، النواب الوقت ديال طرح السؤال محدد، ولكن تجيب رئيس الحكومة وتقول لو تكلم في دقيقة و 40 ثانية على التعمير ولا راه كنتفلاو هنا.

السيد الرئيس:

حنا بصدد...

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

وهذا هو المعقول لا قلت ليك هاذ الشئ لرئيس الحكومة اللي جاي أما أنا الله يعاوننا ويعاونكم..

السيد الرئيس:

السيد الرئيس نحن بصدد مراجعة النظام الداخلي.

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

وسربي عفاك. تعمل الحكومة على تعميم التغطية بوثائق التعمير وتعيين المتجاوز منها واستصدار وثائق التعمير، لا أنا كيغبننا نجاب ماشي نقرا، كيغبنني نقول لكم الحقيقة ماشي ندير لكم التشاش، ونتمسى خرجت ورجحت، راه ما درنا والو بهاذ الطريقة هذي، خاصني نجابوكم بالكبدة ديالي، وتعرفوا واش أنا على حق ولا كنخريق عليكم، هذا هو اللي كايين، وبهذا الخصوص تم تجاوز عدد الوثائق المتعهد بإنجازها خلال الفترة 2012 و 2016، 400 وثيقة وذلك بنسبة تصل 120% إلى غاية نهاية شهر أكتوبر 2015، ومن المتوقع أن



المخططات، 3 النقط من الدستور، 3 التوجيهات ملكية إلخ، ولكن إلى حد الآن حنا مازال هاذ الحكومة يا الله تتضبط الآليات باش يمكن ليها تبنى.

حنا معاكم صعيب راه حنا عارفين الحال صعيب ولكن واش نتسناو 5 سنوات 6 سنوات حتى ما ييقى ما نصلحو، اليوم القرى ولاو مدن، والمدن ولات قرى بالضواحي ديالها كاين غياب الأمن غياب، وحنا عارفين شنو كيوقع في المداشر.

بعض الوزراء في الحكومة ديالكم مشكورين السيد رئيس الحكومة، واحد الحالة اجتماعية بسيطة مشاو جابوا قوانين بواحد السرعة فائقة وجا هنا وتصادق عليه ووقف النزيف. العمران وقع فيه أكثر من انتحار فتاة السيد رئيس الحكومة، وقعت فيه اصطدامات مع السلطة، وقع اعتداء على رجال السلطة وعلى أعوان السلطة، وقع فيه اعتقال مواطنين، وقع فيه رمي للأطفال أمام الجرافات، وقع فيه ما وقع تهديد بحرق الأجساد، وهاذ الحكومة لم تحرك ساكنا ولن تعتمد واحد السياسة استباقية باش تحل هاذ المشكل ديال التعمير وخاصة في العالم القروي.

واللي كنطلب منكم السيد رئيس الحكومة هو أن هادوك الناس في البادية خاصهم يبقاو في البادية، لأنهم كلما دخلوا المدينة كلما كانت الهجرة القروية حنا عارفين أشنو كيوقع في المدينة؟ عارفين كيفاش كندهور الحالة الأمنية داخل المدن؟ وإن التعمير السيد رئيس الحكومة معضلة تستلزم منا جميعا المساهمة لحماية المدينة والبادية والجبل والشاطئ على ...

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، انتهى التوقيت إيلا بغيتو ضيفو شي حاجة.

الحكومة، هل تصبح المدينة خيارا سياسيا واستراتيجيا ويتحول المغرب الأخضر إلى مغرب أبيض؟  
**السيد رئيس الحكومة،**

في الحقيقة أن هاذ الأسئلة طرحناها على الوزراء مباشرة وداخل اللجان، ولكن الكلام اللي تكلمتو عليه ديال الترخيص وديال السياسة الاستباقية للتعمير راه مازال ما شفنا منو والو، راه ما كاين حتى شي ترخيص الآن، وما كاين حتى شي سياسة ديال تبسيط المساطر، لأن ما كاينش ترخيص، باش نكونوا واضحين، وهذا علاش جينا السؤال. بالنسبة نمشيو لمشكل البناء العشوائي في التعمير لأن هو اللي ينخر الجسم ديال التعمير في بلادنا، بالنسبة للعالم القروي داك القروي السيد رئيس الحكومة اللي عايش مقهور من ضعف المدخول ديالو راه صابر، وماشي كل شي أنا ما كنعممش، واللي ما قراوش ولادوا راه صابر، واللي ما داواوش ولادوا راه صابر، اللي ما خدموش ولادوا صابر، هادوك الناس يجبو بلادهم وصابرين، ولكن باش يتزوج ولدوا ويسكن معاه في نفس المنزل راه ما غيقبلش، وبالتالي من هنا كيحي مشكل ديال البناء العشوائي السيد الرئيس الحكومة، من هنا كيحي مشكل ديال التجزئة السري في الأراضي السلالية، من هنا كيحي الدخول ديال المنعشين العقاريين السريين اللي كيصطيو على هاذ الأراضي وكيديرو منها ثروات وبالتالي السيد رئيس الحكومة إيلا طرحنا هاذ السؤال ماشي من باب المزايدات السياسية حشا، حنا كنتكلمو هادي بلادنا حنا كلنا كنبغيوها وكل واحد من الموقع ديالو كيبيغي بطور العمل في بلادو.

السيد رئيس الحكومة، إيلا كانت سياسة استباقية في مجال التعمير عجلوا بالترخيص للبناء في العالم القروي، في انتظار الاستراتيجيات اللي لم تر النور مع هاذ الحكومة، بلا شك لأن في الرد ديال السيد وزير التعمير في اللجنة ديال الداخلية قال على أنه تتركز البرنامج ديال الحكومة على واحد العدد ديال



### السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

لا طبعاً هو السيد الرئيس هاذ الشي راه مشكل، حنا دابا منين كنجيو للبادية هاذ الشي راه الإخوان كيصرفوه منين كنت نائب برلماني، ما أنا لا رئيس حكومة لا وزير لا هم يحزنون، منين كنجيو كنجيو البادية ما نقيسوهاش، عندها طريقة ديال التدبير ديال الشؤون دياها وخصوصاً السكن دياها. تنقول واش هاذو غتصيفطهم لعند notaire وتضيفطهم لعند Architect وتضيفطهم عند الجماعة؟ تبقى كتمحن فيهم. كتعرف باللي كتفتح على الناس الأبواب ديال جهنم، ولكن في نفي الوقت عاوتاني كاينة يعني القرى القريبة من المدن إيلا فتحتي هاذ المجال هذا في القرى عاوتاني تينتاقل داك الشي للمناطق اللي هي قريبة للمدن، كتولي الساكنة ديال الناس في خطر، كتولي واحد العدد ديال الإشكاليات.

ولهذا راه نحن نسدد ونقارب، وبطبيعة الحال الإدارة هي ثقيلة، الإدارة ثقيلة وهاذ المجال ديال التعمير فيه متدخلين كثيرين، فيه الوزارة ديال التعمير وفيه الوزارة ديال السكنى وفيه الوزارة ديال الداخلية وفيه الجماعات المحلية. ومع الأسف الشديد، في واحد العدد ديال المستويات، الناس اللي كيوصلو لهم الملفات ديال المواطنين، عوض ما فكرو كيفاش يحلوا مشاكل ديال المواطنين، كيفكرو كيفاش يستافدو منها، فهاد الشي هذا راه واحد الإشكال. أنا متفق مع الأخ الكريم متفق معاه 100% على الروح باش تكلم وعلى الإشكاليات اللي طرحها، ولكن باش نعالجو هاذ الشي راه خاص واحد المجهود حقيقي. أنا كنعقول لكم كرئيس ديال الحكومة، رئيس ديال الحكومة ما خصوش يجي يطلب من الآخرين يتعاونوا معاه، ولكن كنعقول لكم في بعض المشاكل فحال هدي إلا ما تعاوناش راه ما غتكونش حتى شي نتيجة، وشكراً لكم.

### السيد الرئيس:

شكراً لكم السيد الرئيس، قبل رفع الجلسة لابد من توضيح أمر مع السيد رئيس الحكومة. إيلا سمحتوا السيد رئيس الحكومة، هاذ النظام الداخلي يتم تطبيقه بحذافيره وتمت المصادقة عليه بإجماع هاذ البرلمان، وأنا كنت في المعارضة، وكنت ضد هذه الفكرة بالذات. لكن لأنه أولاً هو السؤال في الدستور، سؤال حول السياسة العامة ليس تدبير السياسة العامة، والفرق بين السياسة العامة والسياسة العمومية، وهذا نقلوه على البرلمان الإنجليزي في إطار التجاوب حول طرح إشكاليات مجتمعية يومية، هنا فين وقع. نحن بصدد مراجعة هذا، لكن ننضبط للنظام الداخلي الملزم لكل الأطراف، شكراً، رفعت الجلسة.